القيم الدلاليّة واللّغويّة الّتي يكتسبها المضاف من المضاف إليه في العربيّة

محمد عبدالرحمن الحجوج البطوش *

Mohammd_hjooj@yahoo.com

زكريا محمد البطوش **

Abutamem983@gmail.com

تاريخ تقديم البحث: 2021/3/9م تاريخ قبول البحث: 29 /2021/8م https://doi.org/10.35682/jjall.v18i2.444

ملخص

تعالج هذه الدراسة الدلالة اللغوية التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، إذ تسهم العلائق التركيبية في باب الإضافة في تنظيم الكلام وتماسكه وانسجامه؛ لأنّها تجرّد المضاف من قرائن الانفصال، كالتنوين والنون وال التعريف، كما تسهم في تحليل البعد الدلالي المكتسَب من خلال القرائن السياقية والمقامية بهدف الكشف عن القيم والمعاني النحوية والدلالية التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، حيث قُسّمت إلى قيم دلالية، ونحوية، وشكلية، واعتمدت الدراسة المنهجين: الاستقرائي، والوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى أنّ لتراكيب الإضافة مزايا دلالية ونحوية وشكلية يكتسبها المضاف من المضاف إليه، حيث أحصت الدراسة خمسة وعشرين معنًى دلالياً ونحوياً، كان للسياق دور بارز في الكشف عنها.

الكلمات الدالة: المضاف، المضاف إليه، الاكتساب، الدلالة، القيم.

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

** باحث في وزارة التربية والتعليم، ومحاضر غير متفرغ، الجامعة الأردنية – العقبة

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن

The Semantic and Linguistic Values that the Head Acquires from the Genitive in the Construct State Construction in Arabic

Mohammad Abdul-Rahman al-Hejoj al-Botoush*
Mohammad_hjooj@yahoo.com

Zakaria Mohammad al-Botoush
Abutamem983@gmail.com

Abstract

This study addresses the semantics that the head acquires from the genitive in the construct state construction, as synthetic relations contribute to the speech organization, its coherence and its consistency because it strips the head from the clues of separation such as nunation (the letter (noon)) and the definite article. The construct state construction also contributes to the analysis of the semantic dimension that is acquired through contextual clues in order to reveal the syntactic and semantic meanings that the head acquires from the genitive. The study adopted two approaches: the inductive approach and the descriptive analytical approach.

The study concluded that the construct state construction includes semantic, grammatical and formal advantages that the head acquires from the genitive. The study identifies twenty-five semantic and grammatical meanings of the construct state construction with a prominent role of the context in revealing those meanings.

Key words: the head, the genitive, acquisition, semantics, values.

*Associate professor, Department of Arabic Language, International Islamic University of Sciences

** Researcher at Ministry of Education and Part-time Lecturer, University of Jordan – Aqaba-
All rights reserved to Mutah University. Karak, Jordan

التمهيد:

الإضافة، تعريفها، ومعناها، وأنواعها:

تدلّ المعاني المشتقة من الجذر (ضيف) على ميل الشيء، وضمّه، وإسناده إلى شيء آخر[1]، والإضافة عند النحويين: "نسبةٌ بين اسمين تقييدية توجب لثانيهما الجرَّ، أبدًا"[2]، "وهي الصلة المعنوية الجزئية التي بين المتضايفين"[3]، وهذه النسبة التقييدية غير تامة؛ لأنّ المركب الإضافي لا ينطبق عليه حدّ الكلام. والإضافة مصدر يحمل دلالة اسم المفعول المراد به المضاف مطلقًا؛ لأنه القدر المشترك بين المضاف المقيّد (المضاف إليه)، وغير المقيّد (المضاف)، وحمله على المضاف المقيّد أولى كونه هو المجرور، بخلاف المضاف غير المقيّد؛ لأنه يعرب حسب العوامل الداخلة عليه[4]. ويأتي المضاف إليه اسمًا مفردًا، أو حرفًا مصدريًا، مع ما يليه، أو جملة في تقدير اسم مفرد[5]؛ لأن المضاف إليه يجب أن يكون اسمًا صريحًا، أو مؤوّلًا؛ ليقبل الجرّ الذي هو من علامات الاسم، كما أنّ الإضافة تتطلّب نسبة بين اسمين، ولا تتحقق هذه النسبة بين اسم وجملة[6]. وبهذا يلتقي المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي؛ لأنّ المضاف ملتصق بالمضاف إليه، ومعتمد عليه كاعتماد المستند بما يستند إليه[7].

---

(1) ابن منظور، جمال الدين (ت711هـ/1311م)، *لسان العرب*، ط3، دار صادر، بيروت، (د.ت.). مادة ضيف.

(2) أبو حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ/1344م)، *ارتشاف الضَّرب من لسان العرب*، تحقيق رجب عثمان محمَّد، ومراجعة رمضان عبد التوَّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، ج 4، ص1799.

(3) حسن، عباس (ت 1398هـ/1977م)، *النحو الوافي*، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ج 3، ص2.

(4) الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)*، مكتبة الأسدي، ط1، مكة المكرمة، 2010، ص630.

(5) ابن مالك، جمال الدين (ت 672هـ/1273م)، *شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)*، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيّد، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 2001، 3ج، ص87؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص 1799.

(6) وقوع الجملة مضافًا إليه مسألة تعرض لها القدماء والمحدثون، وخلاصة رأيهم أنها مؤوّلة بمفرد، أو أن المضاف مضاف إليها في اللفظ دون المعنى، والجملة عندهم في محل جرّ، وذهب بعض الباحثين إلى عدّها صلات للظروف التي تستلزم الإضافة إلى جملة، وشبهوها بجملة الصلة، وهي عندهم لا محل لها من الإعراب. قالوا ما نصه: "إن الإضافة إلى الجملة لزوماً أو جوازاً أمر غير محقّق وما أورده النحويون تحت عنوان "ما يضاف إلى الجملة وجوباً أو جواز" (موصولات ظرفية) والجمل بعدها صلات لا محلّ لها من الإعراب"، ينظر: سيّد علي ميرلوحي فلادرجاني، وسيّدة ريحانة ميرلوحي فلاورحاني، " مشكلة الإضافة إلى الجملة واقتراح لحلها "، *مجلة جامعة دمشق*، المجلد 27، العدد الأول – الثاني، 2011، ص177، 184، 189.

(7) العكبري، أبو البقاء (ت 616هـ/1219م)، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995، ج1، ص387.

وتكون الإضافة في معنى أحد أحرف الجرّ الآتية: مِنْ، وتفيد في تقديرها إضافة الشيء إلى جنسه، أو نوعه، نحو: "ثوبُ خَزٍّ"[1]، أو أنْ يكون المضاف بعضًا ممّا أضيف إليه؛ أو كبعضٍ ممّا أُضيف إليه، "بشرط أنْ يصدق على البعض اسم الكلّ، نحو: خاتمُ حديدٍ، فالخاتمُ يصدق عليه اسم الحديد"[2]، أو بمعنى (في)، كقولهم: "شهيدُ الدارِ، وقتيلُ كربلاء"، أو أنْ تقع بمعنى (اللام)، وهي خلاف معنى حرفي (من، وفي)[3] نحو دار زيدٍ، وثوب عمروٍ، وكلُّ الدراهمِ، والتقدير كلٌّ للدراهم، فكلّ اسم لأجزاء الشيء؛ أي أن إضافة "الأجزاء إلى المجتزيء تكون بمعنى اللام"[4].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإضافة قد تأتي بمعنى (عند)، كقول بعض العرب: "هذه ناقةٌ رقودُ الحلْبِ"، بمعنى: رقودٌ عند الحلب، وردّه بعض النحاة كابن عصفور؛ لاحتماله أنْ يكون من باب الصفة المشبهة، فرقودُ الحلْبِ كحسن الوجهِ، والتقدير: هذه ناقةٌ رقودٌ حلبُها[5]. وتقدير الحرف يتوقف على وظيفته ودلالته.

وقد تكون "على تقدير "كاف التَّشبيهِ"، وضابطها أن يَضافَ المُشبَّهُ بهِ إلى المشبَّه، نحو "انتثرَ لُؤْلؤُ الدمعِ على وَردِ الْخدودِ"[6] ، ومنه قول ابن خفاجة[7] [من الكامل]

وَالرِّيحُ تَعبَثُ بِالْغُصُونِ، وقَدْ جَرَى ذَهَبُ الأَصيلِ عَلى لُجَيْنِ الْمَاءِ

(1) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن (ت669هـ/1270م)، *المقرّب*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ص283؛ الجرجاني، عبد القاهر، *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982، ج2، ص173.

(2) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ/1270م)، *شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)*، تحقيق صاحب أبو جناح، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1999. ج2، ص72؛ ابن مالك، جمال الدين (ت672هـ/1273م)، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ج1، ص407.

(3) ابن مالك، *شرح التسهيل* ج3، ص87.

(4) الجرجاني، عبد القاهر(471هـ/1078م)، *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، بغداد، 1982. ج2، ص870.

(5) ابن عصفور، *شرح الجمل*، ج2، ص72؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1800؛ السيوطي، جلال الدين، (ت911هـ/1505م)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 1979، ج4، ص267.

(6) الغلاييني، مصطفى (ت1364هـ/1944م)، *جامع الدروس العربية*، ط28، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1993، ج3، ص207.

(7) ابن خفاجة أبو إسحق إبراهيم (ت533هـ/1138م)، *الديوان*، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، (د.ت.)، ص13.

حيث شبّه الماء بالفضة في صفائها وبياضها، فحذف أداة التشبيه، وأضاف المشبه به (لجين) إلى المشبه (الماء).

ويرى عبدالقادر الفاسي الفهري أنّ المركب الإضافي يتكوّن من اسمين أساسيين، سمّى العنصر الأول رأس المركب (المضاف)، والآخر الفضلة (المضاف إليه)، وأنّ الإضافة علاقة قائمة على مستوى البنية المكونيّة، ولها وظيفة نحوية واحدة هي وظيفة الملكية، وقد تتوافق هذه الوظيفة مع علاقات دلالية مختلفة[1].

وتُقسم الإضافة إلى نوعين: الأول: إضافة محضة، وتسمّى معنوية، أو حقيقية؛ لأنّها خالصة من تقدير الانفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى، وهو الغرض المبتغى من الإضافة أصلًا، ومَفادُها التعريف، والتخصيص التام، وإفادة التخصيص تكون في الإضافة إلى نكرة، فيتخصّص المضاف[2]، فكلّ تعريفٍ تخصيصٌ، وليس كلّ تخصيصٍ تعريفًا. والآخر: إضافة غيرُ محضةٍ، وتسمّى أيضًا الإضافة اللّفظية، أو الإضافة المجازية؛ لأنّ فائدتها راجعة إلى اللفظ، بتخفيفٍ، أو تحسينٍ، وهي في تقدير الانفصال، وتقع قياسًا في اسمي الفاعل المفعول الدّالَين على الحال، والاستقبال، والصفة المشبهة[3]. أما أفعلُ التفضيل فإضافتُه محضة، مع أنّه أحدُ المشتقات، ولا يحتمل جعْله من باب الإضافة اللفظية؛ لاختلاف إضافته عمّا هو في اسم الفاعل، والصفة المشبهة؛ لأنّ كلًّا من اسم الفاعل والصفة المشبهة يمكن أن يقع موقعَ الفعل من فاعله، أو مفعوله؛ أي لك أن تضعَ الفعل موضعَ المشتق الذي أُخذ منه، وهذا لا يكون في اسم التفضيل، وقد تأتي الإضافة اللفظية في ألفاظ جاءت مسموعة، نحو: حسبُك، وكافيك، وهمُّك، وناهيك، وشَرْعك، وهدّك، وهي نعوت نكرات، ذات معنى واحد، وهو (يكفي)[4]؛ لذا تُنعتُ بها النكرة. ومن أمثلة ذلك أيضًا: خَدْنُك وتَرْبُك، وكَفْيُك، بفتح الكاف وكسرها، وضمّها، وكفاؤك، وبَجَلُك، وقطْك، وقَدْك، وجميعها تؤدي معنى الفعل، وقد سُمع منها من كلامهم: "مررتُ برجلِ هدّك من رجلٍ، وبامرأةٍ هدّتك من

(1) الفهري، عبدالقادر الفاسي، *اللسانيات واللغة العربية*، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، 1985. ص158.

(2) ابن عصفور، *المقرّب*، ص283؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص1801؛ الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين (ت929هـ/1522م)، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابا الحلبي وأولاده بمصر، 1944، ج3، ص374.

(3) ابن عصفور، *المقرّب*، ص283؛ الأشموني، *شرح الألفية*، ج3، ص374.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004، ج1، ص422؛ المبرّد، *المقتضب*، ج4، ص288.

امرأة"[1]، وفي علّة عدّ إضافتها لفظيةً رأيان: الأوّل أنّها على نيّة التنوين قصدًا للتخفيف، كالوصف، والآخر أنّها شديدة الإبهام[2].

وقد زاد ابن مالك نوعًا ثالثًا – لم يسبقه أحدٌ إليه– سمّاه الإضافة المشبّهة بالمحضة، وحصرها في سبعة أنواع[3]، هي: إضافة الاسم إلى الصفة؛ أي أن تجعل الموصوف مضافًا والصفة مضافًا إليه، كقولهم: مسجد الجامع[4]، والتقدير: المسجد الجامع، وإضافة المسمّى إلى الاسم، من خلال جعْل المسمَّى مضافًا والاسم مضافًا إليه، كقولهم: سعيدُ كرز، فسعيدٌ عَلَمٌ، وكرز لقب، والاسم المدلول بهما معًا اسمٌ واحد، إلا أنّ الاسم قبل اللقب في الموضع؛ فقُدِّم عليه في اللفظ، ويمكن الإشارة إلى أنَّ الاسم المقدَّم هو المقصود بالعامل في الإسناد والنداء، إذْ لا يُقصَد بالثاني سوى لفظه؛ لذا يكون التقدير: جاء مُسمَّى كرز، ومن أمثلة ذلك أيضًا قولهم: صمتُ شهر رمضان، وإضافة الصفة إلى الموصوف، وذلك بجعْلِ الصفة مضافًا والموصوف مضافًا إليه، نحو: جردُ قطيفة، والتقدير: قطيفةٌ جرداء، وسَحْقُ عمامة: عمامةٌ سحق، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة؛ فتجعل الموصوف مضافًا والقائم مقامَ الصفةِ مضافًا إليه، نحو قول الشاعر (من الطويل)[5]:

عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكُم بِأَبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ

(1) سيبويه، *الكتاب* ج1، ص423؛ ابن عصفور، *المقرّب*، ص283؛ ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ج1، ص412.

(2) ابن هشام، *شرح التسهيل* ج3، ص91؛ الأشموني، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* ج2، ص127–129.

(3) السيوطي، *همع الهوامع*، ج4، ص269.

(4) إضافة الشيء إلى نفسه مسألة خلافية بين النحاة، منعها البصريون، وحملوا الجمل السابقة وأمثالها على حذف المضاف (الموصوف) وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: مسجدُ المكان الجامع، ودار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، وحبة البقلة الحمقاء. وأجازها الكوفيون، استنادًا إلى ثبوتها في القرآن الكريم، كقوله تعالى {وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ}، الأنعام: 32، فأضاف دار إلى الآخرة وهما بمعنى واحد، وكلام العرب، كقولهم (بقلة الحمقاء) والبقلة هي الحمقاء، ويرى الباحثان أن إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته جائزة؛ لأن الأصل حمل النص على ظاهره، وهو أولى من الحذف، وتعسفات التقدير والتأويل. انظر، الأنباري، *الإنصاف* ج2، ص356.

(5) البيت لرجل من طيئ في (السيوطي، *شرح شواهد المغني*، طبعة لجنة التراث العربي)، ج1، ص165؛ البغدادي، عبدالقادر، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418هـ /1997م، ج2، ص224؛ ابن يعيش، موفق الدين (ت 643هـ/1245م)، *شرح المفصل*، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 2001، ج1، ص44؛ ابن هشام، جمال الدين (ت 761هـ/1359م)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6 ، دار الفكر ، دمشق، 1985، ص75.

والتقدير: علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبكم، فحذف الصفتين المضافتين إلى ضميري المتكلم والمخاطب، وجُعل الموصوف خلفًا عنهما في الإضافة[1]، وقيل هو من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم، وإضافته محضة ولا محوج إلى التأويل، وذكر عباس حسن أنهما رأيان صحيحان[2].

ومنه أيضًا إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد؛ أي بجعْلِ المؤكِّدِ مضافًا إليه، وأكثر ما يكون هذا في أسماء الزمان المبهمة، نحو: حينئذٍ، ويومئذٍ، وقد يأتي في غير أسماء الزمان، نحو ما جاء في قول أميّة بن أبي عائذ (من المتقارب)[3]:

كَخَشْـــرمِ دَبْرٍ لَـــهُ أزْمَـــلٌ أوْ الْجَمْرِ حُـــشَّ بِصُلْبٍ جُـزالِ

والشاهد فيه مجيءُ المؤكِّد (دَبْر) مضافًا إليه، مع أنّ كلا الاسمين: الخشرم والدَّبر اسم للنحل. وكذلك إضافة المُلغى إلى المعتبر؛ نحو ما جاء في قول لبيد (من الطويل) [4]:

إلى الحَولِ ثُمَّ اسْمُ السّلامِ عَلَيْكُما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ

ومعنى ذلك: مجيء المضاف (اسم) حشوًا، وزيادة، لا معنى له. ويقابل ذلك جعلُ المضاف إليه مُلغًى؛ والاعتبار يكون للجزءِ الأول، وهذا ما يُسمَّى بإضافة المعتبر إلى الملغى، إذْ يعادلُ فيه المضافُ المُلغى الحرفَ الزائدَ للتوكيد، كما في قول الشاعر (من الطويل) [5]:

أَقامَ بِبَغْدادَ الْعِراقِ وَشَـــوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْـــقَ الشّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

فكلمة (العراق) في البيت، ملغاة، لا معنى لها؛ لأنها من إضافة المعتبر إلى الملغى، ومثلها الشّام؛ لأن دخول بغداد ودمشق وخروجهما سواء.

(1) الأشموني، *شرح الألفية*، ج2، ص127.

(2) حسن، عباس (ت1398هـ/1977م)، *النحو الوافي*، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1966، ج3، ص44.

(3) البيت من شواهد ابن مالك في *شرح التسهيل*، ج3، ص98.

(4) العامري، لبيد بن ربيعة (ت41هـ/661م)، *الديوان*، تحقيق إحسان عباس، التراث العربي، الكويت، 1962، ص214، والبيت من شـــواهد الأشـــموني في *شرحه للألفية* ج2، ص307؛ السيوطي، *همع الهوامع* ج4، ص277؛ ابن يعيش، *شرح المفصل* ج3، ص14؛ الشاهد رقم 305 من *خزانة الأدب*؛ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/1001م)، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، ط4، دار الشؤزن الثقافية العامة، بغداد، 1990، ج3، ص31.

(5) البيت نسب لبعض الطائيين، وهو من شواهد الأشموني في *شرحه للألفية*، ج3، ص382؛ السـيوطي، *همع الهوامع*، ج4، ص277.

ومفادُ ذلك كلُّه أنّها لا تتخلّص إلى إضافة محضة، ولا إلى إضافة لفظية، وإنّما تجمع بين خصائص الاثنتين، إذْ هي منويّةُ الانفصالِ؛ لأصالتها بالاطّراد، ولا غناء عن ترك الظاهرِ، وغير مشتملة على ضمير منويّ، وفي الوقت ذاته لا يُحكم بتنكير مضافِها؛ لشبهها ما لا يُنوى انفصالُه، من حيث كونُه غيرَ واقعٍ موقعَ فعلٍ، وأنّ ما يتبعه غير مرفوع المحل، ولا منصوبهِ[1]؛ أي أنها لمّا كانت بين الاتصال والانفصال، أطلق عليها ابن مالك الشبيهة بالمحضة. ويبدو أن هذه التسمية التي ارتضاها ابن مالك معروفة في الفكر النحوي، كالشبيه بالمضاف، وشبه الجملة، والمشبه بالمفعول.

وتكمن أهمية الدراسة في الوقوف على المعاني الدلالية واللغوية التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، وجمعها في دراسة واحدة، وتصنيفها، والدافع لكتابة هذه الدراسة يتمثل في:

- الرغبة في الوقوف على الأثر الدلالي واللغوي الذي يكتسبه المضاف من المضاف إليه.
- جمع شتات هذه المسألة في دراسة مستقلة.
- لم يسبق لأحد من الباحثين – في حدود اطلاعنا[2] – أن تناول هذا الموضوع في دراسة مستقلة، مع أنّ بعض النحاة القدامى والدارسين المحدثين أشار إلى بعض المعاني التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، لكنها إشارات سريعة ومختصرة، وقد أفادت الدراسة من تلك الإشارات.

وقد انتفعت الدراسة بالأنظار النحوية والدلالية لعلماء النحو والتفسير، فحاولت استظهار المعاني النحوية والدلالية لتراكيب الإضافة التي احتكم إليها النحويون في تحليلهم، والأبعاد السياقيّة المقامية التي عرض لها المفسّرون؛ لتكون المعالجة متكاملة تركيبًا ودلاليًا.

وتكمن قيمة الدراسة في استخراج القيم الدلالية واللغوية التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، وجمع شتاتها، معتمدة على المنهجين: الاستقرائي، والوصفي التحليلي من خلال ما ذكره النحاة حول ذلك الاكتساب في جملة من المصادر والمراجع المثبتة في الهوامش.

---

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص94 –101؛ الأشموني، *شرح الألفية* ج3، ص376–382؛ السيوطي، *همع الهوامع*، ج4، ص277.

(2) هنالك دراسات كثيرة تناولت موضوع الإضافة، لكنها تختلف اختلافًا كبيرًا عن هذه الدراسة، ولعل دراسة واحدة منها تتقاطع مع دراستنا عنوانها " الإضافة في العربية دراسة تركيبية دلالية " تقع في ثماني عشرة صفحة منشورة في *مجلة جامعة كربلاء العلمية*، المجلد السابع، العدد الثاني/ إنساني، لسنة 2009. جاءت في تمهيد وفصلين وخاتمة، تناول المبحث الثاني من الفصل الثاني المعاني التي يكتسبها المضاف من الإضافة، حيث أحصت ثلاثة عشر معنًى، أجملت في صفحة واحدة، وتختلف دراستنا عنها في التناول والطرح والتحليل وعدد المعاني التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، ومع ذلك أفدنا منها، والناظر في الدراستين يلحظ اختلافهما.

وبعدُ، فإنّ من المعلوم أنّ كلَّ جزءٍ من جزأَي الإضافةِ يؤثّر في الجزء الآخر، فالأول يؤثّر الجرَّ في الثاني مطلقًا بأحد معاني أحرف الجرّ الأربعة المتقدّمة، وتأثيرًا آخر يكمن في مدلول اللفظ، ووظيفته اللغوية، كما سيظهر فيما بعد، وأمّا الثاني، فيؤثّر في الأول نزع دليل الانفصال، مع التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة، ومع التعريف إذا كان معرفة، وذلك إذا لم يكن المضاف إلى معرفة واقعًا موقع النكرة، فيجب تقدير انفصاله؛ ليكون في المعنى نكرة[1]، كما في قول الشاعر (من الوافر)[2]:

أَبِـــالمـوتِ الذي لا بدَّ أنّي مـــلاقٍ لا أبـــاك تُخَوّفينـــي

فالشاهد في قوله (لا أباك)، والأصل (لا أبا لك)، حيث حذف اللام؛ لأنه غير معتد بها من جهة عمل (لا) النصب في المضاف، ومعتد بها من جهة أنها هيّأت الاسم لتعمل فيه (لا)؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة. حيث وقعت المعرفة موقع النكرة، وعدت "إضافة (أبا) إلى الضمير بدون اللام شاذة لا يقاس عليها"[3].

وجاءت الدراسة في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: القيم الدلالية التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، وتناول المبحث الثاني: القيم النحوية التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، وتناول المبحث الأخير: القيم الشكلية، وهي القيم التي تتعلق بالبنية الشكلية، وانتفت عنها القيم الدلالية والنحوية[4].

المبحث الأول: القيم الدلالية التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه:

-التخصيص:

ويقصد به تقليل الشيوع، أو هو درجة أقل من التعريف وفوق الشيوع، ويكون المضاف والمضاف إليه نكرتين، وينحصر هذا الضرب في الإضافة المحضة، المضافة إلى نكرة، وكثيراً ما استشهد النحاة بعبارة: (غلامُ امرأةٍ)[5]، ويشيع هذا النوع من الإضافة في الشعر والنثر، ومن أمثلة ذلك –على سبيل

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص91.

(2) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769هـ/1367م) *شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك*، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مكتبة الهداية، أربيل، ج3، ص21.

(3) البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص100.

(4) قد تتداخل القيم ببعضها، لكن هذا التقسيم اعتمد على الجانب الغالب للقيمة التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه.

(5) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (ت 761هـ/1359م)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهر، 2004، ج3، ص73؛ الأشموني، *شرح الألفية*، ج3، ص370.

المثال– قوله تعالى: {وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}[فاطر:14]، وقوله: {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ} [الطلاق: 6]. ومن أمثلته في الشعر قول الحطيئة (من البسيط)[1]:

أَلَقَيتَ كاسِــبَهُم في قَعرِ مُظلِمَةٍ فَاِغفِر عَلَيكَ سَلامُ اللَهِ يا عُمَرُ

والشاهد هو اكتساب المضاف (قعر) التخصيص من إضافته إلى المضاف إليه (مظلمة).

- **التعريف:**

ويكون في الإضافة المحضة، المضافة إلى معرفة؛ أي يكون الأول نكرة والثاني معرفة، إذ يتعرّف الأول بالثاني من خلال " اتصاله به، وحلوله منه محل التنوين، فصار بمنزلة اسم واحد، فانسحب التعريف على جميعه"[2]، وكثيرًا ما استشهد النحاة بجملة: (غلامُ زيد)، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ} [البقرة:27]، وأيضاً: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [النور:35].

اعتمد النحويون في الحكم على دلالة التعريف لمثل هذه التراكيب على القيمة الشكلية، علمًا بأنّ الشكل لا يدل على تعريف الاسم إلا في سياق تواصلي بين المتكلم والمتلقي، و"المعتبر في تعريف الاسم هو التعيين (أي أن يكون الاسم معهودًا بوجه ما) بعد الاستعمال في عملية التواصل اللغوي"[3].

ومن الملاحظ أنّ المضاف اكتسب التعريف من المضاف إليه، ولم يكتسب المضاف إليه التنكير من المضاف، مع أن تنكير الأسماء أصل وتعريفها فرع؛ وذلك لغلبة حكم المعرفة على النكرة؛ لأنّ المعرفة تدل على شيئين، الشيء وتعريفه أو تخصيصه، والنكرة تدل على معنى مفرد، وما يدل على معنيين أقوى من دلالته على معنى واحد، لذلك قالوا: "هذا زيد ورجلٌ ضاحكين" على الحال، ولا يجوز (ضاحكان) على النعت، تغليبًا منهم لحكم المعرفة، وكذلك المضاف إليه بمنزلة أداة التعريف[4].

(1) الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك بن عبس (ت45هـ / 665 م)، *الديوان برواية شرح أبي الحسن السكري*، تحقيق أحمد أمين الشنقيطي، مطبعة التقدم محمد علي بمصر، د.ت، ص80.

(2) السهيليّ، أبو القاسم (ت581هـ/1185م)، *نتائج الفكر*، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط2، دار الاعتصام، مكة المكرمة، 1984، ص215–216؛ ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص73.

(3) عبيدات، مبارك، "ظاهرة التعريف والتنكير في ضوء اللسانيات التواصلية"، *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، المجلد42، العدد94، لسنة2018م، ص82.

(4) السهيليّ، *نتائج الفكر*، ص215–217.

- **الدلالة الزمانيّة:**

لعلَّ ممّا تفضي إليه الإضافة الدلالة على الزمان، ويقصد بذلك أنْ يدلّ إعراب الجزء الثاني على زمن الجزء الأول، وقد ذكر سيبويه إلى أنّ الكلام في نحو: "هذا ضاربٌ زيداً غداً" معناه، وعملُه مثل: "هذا يضرب زيدًا غدًا"، إن كان الحديث عن فعلٍ غير منقطع، أي أنّ ذلك حديث عن اتصالِ فعلٍ في حال وقوعه، فهو يجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى، وتتّضح الدلالة الزمنية في قصة أبي يوسف والكسائي حين اجتمعا في مجلس الرشيد – رحمهم الله جميعًا – عندما سأل الكسائي أبا يوسف عن قوله: هذا قاتلُ غلامِك، وهذا قاتلٌ غلامَك، فأيهما تأخذ؛ أي أيّهما القاتل؟، "قال أبو يوسف: جميعًا، قال الكسائي: أخطأت، قال: فأيّهما القاتل عندك؟ قال: والذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، لأنّ قوله: أنا قاتلُ غلامِك يريد أنا قتلته، والذي قال: أنا قاتلٌ – بالتنوين – غير قاتل، أراد: سأقتل غلامك، فهو تهدد"[(1)]، ومنه قول امرئ القيس (من الكامل)[(2)]:

إنّي بِحَبْلِكَ واصـــــلٌ حَبْلِي وبريشِ نَبْلِكَ رائشٌ نَبْلِـــــي

لذا فإنّ ثبوت التنوين في اسم الفاعل (واصلٌ، ورائشٌ)، يوحي بالزمن الحاضر، ولكن سقوطه يقتضي الإضافة، فيكون التركيب من: مضاف ومضاف إليه، فتحلّ الإضافة محل التنوين، فيصبح كما قال سيبويه: "بمنزلة: غلام زيدٍ"، من حيث اللفظ؛ لأنه اسم، وإنْ كان مختلفًا عنه من حيثُ المعنى والعمل، فإذا حُذف التنوين طلبًا للاستخفاف فإنّ المعنى لا يتغيّر، ولا يؤول به الحذف إلى المعرفة[(3)]، ويغلب الاستعمال تنوين اسم الفاعل وإعماله إن دلّ على الاستقبال، والإضافة إن دلّ على المضي[(4)]، كما في قوله تعالى:{إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ}[القمر،:27]. فكما يقول المبرّد: "فإنّما هذه حكاية قول الله –عزّ وجلّ– قبل إرسالها"[(5)]، وكذلك قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} [آل عمران:

(1) التوحيدي، أبو حيّان (ت 414هـ/1023م)، *البصائر والذخائر*، تحقيق وداد القاضي، ط1، دار صادر، بيروت، 1998، ج5، ص203.

(2) امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث الكندي (ت 106ق.هـ/ 540م)، *الديوان*، ضبطه وصححه مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004 ، ط5، ص131؛ سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص164.

(3) سيبويه، *الكتاب* ج1، ص166؛ المبرد، *المقتضب*، ج4، ص149.

(4) الفراء، *معاني القرآن*، ج2، ص202. اشترط البصريون في إعمال اسم الفاعل أن يكون منونًا ودالًا على الاستقبال أو الحال، ولم يشترط الكوفيون ذلك مستدلين بأمثلة فصيحة، كما في قوله تعالى: {إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ}، وخرجها البصريون على معنى حكاية الحال.

(5) المبرد، *المقتضب*، ج4، ص150.

185، والأنبياء:35، والعنكبوت: 57]؛ أي أنّ التنوين قد حذف من اسم الفاعل مع أنّ المعنى دال على الاستقبال، والإضافة "غير محضة؛ لأنها في نية الانفصال"[1].

وممّا يدل على حذف التنوين استخفافًا، مع بقاء الاسم نكرة وإنْ أُضيف، ما جاء في قوله تعالى: {هَدْيًا بالِغَ الْكَعْبَةِ} [المائدة:95]، وقوله تعالى: {قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا} [الأحقاف:24]، فلو لم يكن في معنى النكرة لَما وُصِفت به النكرة[2]، إذن يكون الاسم على معنى المنوّن، وإنْ سقط تنوينه، كما في قول النابغة (من البسيط)[3]:

احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إلـــى حَمَامٍ شِـرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَـــدِ

وأمّا سرّ الاشتراط في عمل اسم الفاعل الدّال على الحال والاستقبال؛ فيكمن في حملهِ على الفعل المضارع، والمضارع المحمول عليه إنّما يدلّ على الحاضر، أو المستقبل[4]. وأمّا اسم الفاعل الدّال على الماضي فيبيّنه ما جاء في كلام سيبويه، بأنّه "إذا أُخبر أنّ الفعل قد وقع، وانقطع فهو بغير تنوين ألبتّة"، وحدّه الجرّ في الجزء الثاني؛ لأنّ الأول ليس موضعًا للتنوين، فهو جارٍ مجرى الأسماء التي تعمل الجّر فيما يليها، وقد مثّل على ذلك بقوله: "هذا ضاربُ زيدٍ"، بمعنى: هذا ضربَ زيدًا، وإنْ كان لا يعمل عملَ الفعلِ، إلّا أنّه حُمل على المعنى[5]، فإذا كان اسم الفاعل ماضيًا لا يُنوّن؛ لأنّه اسمٌ لا يضارع الفعل، وتكون إضافته إضافةً حقيقيّة معرِّفة[6].

(1) السمين الحلبي، أبو العباس (ت756هـ/1355م)، *الدرّ المصون في علوم الكتاب*، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د.ت.)، ج3، ص520.

(2) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص166.

(3) الذبياني، النابغة (ت18 ق.هـ./605م) *الديوان*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص23؛ سيبويه في *الكتاب*، ج1، ص168.

(4) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص195، وينظر: حاشية الصفحة ذاتها.

(5) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص171–172.

(6) المبرد، *المقتضب*، ج4، ص148؛ الزمخشري، جار الله (ت538هـ/1143م)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، تحقيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ج2، ص521.

ولكن إذا نويَ به حكاية الحال الماضية، فإنّه يعمل[1]، كما في قوله تعالى:{وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ} [الكهف:18] ويُخلص إلى القول إنّ إضافة اسم الفاعل توحي غالبًا بدلالته على الماضي، وتحدّد ماهيّته الزمانية، ما لم يكن في السياق ما ينفي ذلك من خلال دلالة السياق ذاته، وتكاد تنحصر هذه المسألة في اسم الفاعل لا غير.

وإذا حُذف التنوين، أو النون وكان المراد ثبوتهما، فالإضافة للتخفيف، ولا يُقصد بها تخصيص ولا تعريف، وتكون إضافة لفظية تصحبها نيّة الانفصال، وإذا حُذِفا بنية المضي فالإضافة محضة، ومرادها التخصيص، أو التعريف؛ تبعًا للمضاف إليه، وهو مذهب جُلّ النحاة.

التنكير:

سبق ذِكرُ أنّ المضاف قد يكتسب التعريف من المضاف إليه، إلّا أنّه قد يكون الأمر خلاف ذلك، فيكتسب التنكير، ويكمن ذلك في إضافة العلم. والعَلَمُ –كما عرّفه النحاة– ما عُلِّق في أوّل أحواله على مسمّى بعينه في جميع الأحوال، من غيبةٍ، وتكلُّم، وخطاب، وإشارة[2]، وليس ببعيدٍ عن هذا تعريف ابن مالك، إذْ عرّفه بأنّه المخصوص مطلقًا، غَلَبةً، أو تعليقًا، والغلبة تخصيص أحد المشتركين في شائعٍ اتفاقًا، كتخصيص عبد الله بابن عمر، ويثرب بالمدينة، ويشمل العَلَم والشائع الجاري مجرى المخصوص، كالعلم الجنس، كتسمية أسامة للأسد. وأمّا تعليقًا فيُقصد به تخصيص الشيء بالاسم قصدًا، كتسمية المولود (زيد)[3].

وقد يُقدّر زوال اختصاصه، فيُجرّدُ، ويَضاف، فيكتسب اختصاصًا آخر من المضاف إليه، وقد أورد ابن مالك أمثلة على ذلك، نحو: "أعشى تغلب"، و"أعشى قيس"، و"نابغة بني ذبيان"، و"نابغة بني جعدة"، ومن الشواهد على زوال تخصيصه، حيث يُجرّ، ويضاف؛ ليصير مختصًّا بالإضافة، قول النابغة (من الوافر)[4]:

(1) الزمخشري، *الكشاف*، ج2، ص521.

(2) ابن عصفور، *المقرب*، ص298؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج2، ص961.

(3) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج1، ص166.

(4) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج1، ص171؛ العيني، *المقاصد النحوية*، ج1، ص316.

أَلَا أَبْلِـــغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُـولًا أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِـــي

والشاهد في قوله: (أَخْطَلَكم)، بالإضافة؛ لأنّ الأخطل علمٌ بالغلبة على غيّاث بن غوث النصراني، فلمّا نكّره الشاعرُ نزع منه الألف واللام، وأضافه إلى قبيلته؛ ليُعرّفَه من خلالها[1].

الجَمْع:

وممّا يكتسبه المضاف من المضاف إليه الدلالة على الجمع، أو الجمعيّة –كما سمّاه الأنباري[2]– نحو ما في قوله تعالى:{خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [البقرة:7]، وقد أُفرد (سمْع)، ولم يُجمع كالقلوب والأبصار، في أحد الوجوه؛ لأنه يكون قد اكتفى باللفظ المفرد عندما أُضيف إلى الجمع، فإضافته إلى الجمع تبيّن المراد من ذلك لإفادة العموم، والمراد هو الجمع[3]، كما في قول الشاعر (من الوافر)[4]:

كُلُـــوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا فإِنّ زمانَكُـــــمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

والشاهد إفراد (بطن) وإضافته إلى ضمير الجمع (كم)، أكسبته معنى الجمع، والتقدير: بعض بطونكم، وكذلك قول الشاعر (من الطويل)[5]: وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُوْرَة أَيَّامٍ حَزَزْنَ إلى الْعَظْمِ وموطن الاستشهاد اكتساب (سورة) معنى الجمع، وهي اسم مفرد مؤنث؛ بإضافتها إلى (أيام)؛ لذا أُعيد الضمير من الفعل (حززْن)، بصيغة الجمع، ولعلّ الفرق بين ما يكتسب التأنيث والجمع، وبين ما يكتسب الجمع وحده، أنّ الأول يشتمل على الثاني، وأمّا الثاني فلا يشتمل على الأول، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الوافر) [6]:

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبي وَلكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

(1) العيني، *المقاصد النحوية*، ج1، ص319.

(2) الأنباري، أبو البركات (ت577هـ/1181م)، *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق بركات يوسف هَبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت–لبنان، ج1، ص58؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص227.

(3) الأنباري، *البيان في غريب إعراب القرآن*، ج1، ص58، وهذا الوجه ثالث ثلاثة أوجه؛ الزحيليّ، وهبة، *التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج*، ط11، دار الفكر، دمشق، 2011، ج1، ص81.

(4) السيوطي، *همع الهوامع*، ج1، ص172؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، ج7، ص559؛ الأنباري، *البيان*، ج1، ص58؛ السيوطي.

(5) البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص227.

(6) البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص227.

الشاهد أنّ المضاف (حبّ) وهو مذكر، قد اكتسب صفتي التأنيث والجمع من المضاف إليه المؤنث (الديار)، لذا عاد إليه الضمير مؤنّثًا دالاً على الجمع.

ومن شواهد التأنيث والجمع، قول الشاعر (من الرجز)[1]:

مُرُّ الليالي أَسرَعتْ في نَقْضِي أَخَذْنَ بَعْضِي وَتَرْكنَ بَعْضِي

والشاهد فيه اكتساب المضاف التأنيث والجمع من المضاف إليه، فالتأنيث واضح في الفعل (أسرعت)، المشتمل على ضمير مؤنث لمطابقة الليالي، وأمّا الجمع فيظهر في قوله (أخذْن)؛ للدلالة على المؤنث المجموع. ويروي: إن الليالي أسرت في نقضي، ولا شاهد في هذه الرواية.

وقد يُضاف المفرد إلى المفرد، ويُراد به الجمع، استئناسًا بقول الفارسي: "وقد جاءت الآحاد في الإضافة يراد بها الجمع"[2]، مستشهدًا على ذلك بقوله تعالى: {وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ الله لاَ تُحْصُوهَا} [إبراهيم:34]. حيث أضيفت النعمة إلى لفظ الجلالة، والمعنى نِعَم الله، فدلت على الكثرة مع أنها مفردة.

والخلاصة أن اكتساب المضاف صفة الجمع من المضاف إليه هو وجه من عدّة وجوه يعلل بها اللغوي إفراد المضاف في سياق الجمع، وهنالك مذاهب شتّى في تعليل إفراد كلمة (السمع) وتفسيرها، وهي قراءة الجمهور، منها:

أ. أن السمع في الأصل مصدر، والمصدر لا يُجمع، ويقع على القليل والكثير.

ب. أنّ ثمّة مضافًا محذوفًا، والتقدير: على حواس أسماعهم.

ج. الاكتفاء بذكر ما قبله وما بعده بلفظ الجمع، فدلّ على أنّ المراد منه الجمع، بدليل قراءة ابن أبي عبلة (على أسماعهم).

د. اكتساب المضاف المفرد صفة الجمع من المضاف إليه ضمير الجمع (هم).

الكثرة، أو التكثير:

سبقت أن ذكرنا أنّ المضاف قد يكتسب الجمع من المضاف إليه، وثمّة فرقٌ بين الجمع والتكثير، فالجمع مفاده أنْ يكون المضاف اسمًا مفردًا، وأمّا التكثير فهو أنْ يكون المضاف أحد جموع القلّة؛ أي أنّه يدل على جمعٍ إلا أنّه قليل، وممّا يندرج في سياقات الجمع جمع التكسير المحفوظ، نحو: رطبة قد تجمع

(1) البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص224.

(2) الفارسي، *الحجة للقراء السبعة*، ج6، ص132.

على: أرطاب، وأيضًا ما كان من الأسماء ما يدلّ على التكثير؛ من خلال تجرّد مفرده من التاء، إلا كمأة؛ لأنّ جمعَها بالتاء، ومفردها: كمْءٌ[1]، وهو من النوادر؛ لأنه على غير قياس[2]، فإذا جُمعتْ جمعَ مؤنثٍ سالمًا فإنّها تدلّ على القلّة، نحو: تمرة وتمرات، إلا أنْ يُعرَّف، أو يُضاف إلى ما يدلّ على الكثرة، فيخرج من القلّة إلى الكثرة، وجموع القلّة القياسية: (أفعُل، أفعال، أفعلة، فِعْلة)[3].

لذا فإنّ جموع القلّة، وجمعَي التصحيح تدلّ على القلّة ما لم تقترن بها دلالة تكثير، كأنْ تضاف إلى ما يدلّ على الكثرة، أو تُعرَّف بـ(أل)[4]، نحو قوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ}[الأحزاب: 35]، وأمّا الإضافة فنحو قوله تعالى: {تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ} [التوبة: 92]، وقد تضمّن بيت حسّان بن ثابت الموضعين: التعريف والإضافة، (من الطويل)[5]:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

فالشاهد يتمثل في دلالة كلمة (الجفنات) على الكثرة؛ لاقترانها بـ(أل) الاستغراقية، وكذلك دل بناء القلة (أسياف) على الكثرة؛ لإضافته إلى ضمير الجمع (نا).

وذكر سيبويه أنّهم قد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، مشيرًا لقول حسان بن ثابت، قائلًا: "فلم يُرِد أدنى العدد"[6].

(1) سيبويه، *الكتاب*، ج3، ص624.

(2) ابن فارس، *مقاييس اللغة*، ج5، ص137؛ الأستراباذي، رضي الدين (ت 686هـ/1287م)، *شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي*، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ج، 2، ص200، حاشية (2).

(3) ابن مالك، جمال الدين (ت 672هـ/1273م)، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، (د.ط.ت)،ج4، ص1810–1811؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج1، ص405؛ أبو حيان، *البحر المحيط*، ج8، ص422، ويقول أبو حيان: إنّ جموع القلّة إذا تعرّفت بالألف واللام، أو أُضيفت، عمّت، وصارت لا تخصّ القليل.

(4) ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ج4، ص 1810–1811؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج1، ص405؛ أبو حيان، *البحر المحيط* ج8، ص422.

(5) الأنصاري، حسان بن ثابت (ت40هـ/660م)، *الديوان*، شرح يوسف عيد، ط1، دار الجيل، بيروت،1992، ص356؛ ابن جني، *الخصائص*، ج3،ص31؛ ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، ج4، ص1811؛ العيني، *المقاصد النحوية*، ج3، ص490.

(6) سيبويه، *الكتاب* ج3، ص578.

وذكر البغدادي في خزانته أنّ الشيخ ياسين الحمصيّ ذهب إلى أنّ المضاف ينصرف إلى الكثرة، إذا أُضيف إلى ما يدلّ على الكثرة، وكانت ثمّة إشارة إلى بيت حسان بن ثابت، وتبعه البغدادي غير منكرٍ عليه ذلك، مع تنويهه إلى أنّ قول الشاعر (أسيافنا) لم يُضف إلى ما يدلّ على الكثرة[1]، ولعلّ البغدادي محقّ بذلك، ولكنّ قوله في إضافة الاسم إلى ما لا يدلّ على الكثرة فيه رأيٌ؛ لأنّ الضمير (نا) يتضمن معنى الجمع، فربّما يُقصد بالكثرة وجهان: أولهما من حيث اللفظ، وثانيهما من حيث المعنى؛ كما في إضافة (أسياف) إلى ضمير الجمع (نا).

وذهب البغدادي إلى القول: "وعليك بحفظ هذه القاعدة، فكثيرٌ يُغفل عنها، وممّن غفل عنها العلامة والقاضي، وصاحب المغني" في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأرض مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ والبحر يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ الله} [لقمان:27]، من حيث وجّهوا التعبير بجمع القلّة بما ذكروه، وردّ عليهم الكورانيّ بأنّ الجمع في الآية مضاف"[2]. وفيما سبق دلالة بيّنة جليّة على أنّ المضاف إذا أُضيف، أو عُرف بـ(أل) غير العهدية، وإنْ كان جمع قلّة، فإنه يكتسب التكثير ويفيد العموم. وتبقى مسألة التقليل والتكثير مسألة نسبية يحددها السياق، وقصد المتكلم ونيته.

التبيين:

ومفاده أنْ تؤدّي الإضافة ما تؤدّيه الصفة من بيان وتبيان، إذْ يجوز فيها القطع عن الإضافة؛ لتكون خبرًا، كما في قراءة عكرمة قوله تعالى {كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ} [الدخان:54]،(حورِ عينٍ) بالإضافة، وعلّل ابن جنّي ذلك بأنّ "الإضافة (هنا) تفيد ما تفيده الصفة؛ لأنَّ حورَ العينِ حورٌ عينٌ في المعنى، إلّا أنّ لفظ الصفة أوفى من لفظ الإضافة، ... وأشدّ إصراحًا بالمعنى من المضاف"[3]، وأوّله الزمخشري على معنى "بالحور من العين، لأنَّ العين إمّا أنْ تكون حورًا، أو غير حور، فهؤلاء من الحور العين لا

(1) البغدادي، *خزانة الأدب* ج8، ص109.

(2) البغدادي، *خزانة الأدب* ج8، ص109-110.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ/1001م)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها*، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999، ج2، ص261.

من شَهْلِهِنّ"، وقرأ عبدالله بن مسعود، ومنصور بن المعتمر (عيسِ عينٍ)[1]، والعيساء هي البيضاء تعلوها حُمْرة[2].

وممّا يوضّح ذلك أكثر ما بيّنه الحازميّ بأنّ الإضافة البيانية يصحّ الإخبار بالمضاف إليه؛ فيُجعل المضاف إليه خبرًا للمضاف، ويكون على تقدير (مِن) في الإضافة، وقد لا يصحُّ إظهارها ولكنّ الإضافة تُؤوّل على معناها، ومثال ذلك: "خاتمُ حديدٍ"، على تقدير: خاتم هو حديد، وخلاصة القول أنّ ضابطها جواز الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، فيكون الأول مبتدأ، والثاني خبرًا[3].

وأمّا تأصيلُ هذا التعريفِ فمُستَمَدٌّ من مدوّنات المفسّرين، في تأويلهم قراءة شعيب وأبو حيّوة وغيرهم[4] قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ} [الأنعام:100]، بجرّ (الجنّ)، على أنّه مضاف إليه لـ(شركاء)[5]، وكذلك ابن مالك عندما جعل الإضافة التي بمعنى (من) مضبوطةً بكون المضاف من المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه، مشيرًا في ذلك إلى قولهم: (ثوبُ خَزٍّ)، و(خاتمُ فضّة)، بأنّ الثوب من الخزّ، ويصحّ إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه، وكذلك الخاتم بالنسبة للفضّة، وأضاف إلى ذلك إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدّرات[6].

ومن ذلك قوله تعالى: {أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأنعام} [المائدة:1] فدلالة المتضايفين (بهيمة الأنعام) أفادت البيان، يقول الزمخشري: "البهيمة: كلّ ذات أربع في البرّ والبحر، وإضافتها إلى الأنعام للبيان، وهي الإضافة التي بمعنى «من» كخاتم فضة. ومعناه: البهيمة من الأنعام ...، فأضيفت إلى الأنعام لملابسة الشبه"[7].

(1) عبداللطيف الخطيب، معجم *القرءات القرآنية*، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 1422هـ/2002م، ج8، ص441.
(2) الزمخشري، *الكشاف*، ج4، ص214.
(3) الحازميّ، أحمد بن عمر، *شرح الأصول الثلاثة*، 1/13، http://alhazme.net.
(4) الخطيب، معجم *القراءات القرآنية*، ج2، ص505.
(5) الزمخشري، *الكشاف*، ج2، ص52؛ البيضاوي، *أنوار التنزيل*، ج2، ص175.
(6) ابن مالك، *شرح التسهيل* ج3، ص88.
(7) الزمخشري، *الكشاف*، ج1، ص600.

والخلاصة أن المضاف يكتسب من المضاف إليه معنى التبيين إذا صح الإخبار عنه بالمضاف إليه[1]، وجاز جره بـ(من) التبيينية. كما يصح أن نُتبع المضاف إليه للمضاف على البدل أو عطف البيان، وكذلك يمكن نصبه على التمييز أو الحال[2].

ثانياً: القيم النّحوية:

- **البناء:**

قد يضاف معربٌ إلى مبنيّ، أو مبنيّ إلى معرب، ولا شكّ في علاقة التأثّر بين المتضايفين؛ لذا فقد يُبنى الاسم المعرب لإضافته لمبنيّ، كما في قوله تعالى: {فَوَ رَبِّ السَّماءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}[سورة الذاريات:23]، حُملت قراءة النصب لكلمة (مثل) في أحد وجوهها[3] على أنّها أضيفت إلى غير متمكّن، وهو (أنّكم)، وجعلت مع (ما) اسمًا واحدًا، كالأعداد المركّبة، وإن كانت (ما) زائدة، حيث بُني الأول على الفتح، وكلا اللفظين في موضع رفع صفة لـ (حقّ)، أمّا المصدر المسبوك (أنّ وما في حيّزها) ففي محل جرّ مضاف لـ (مثل ما)؛ لذا فإنّ الإضافة إلى (ما) استوجبت بناء (مثل)، من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها[4]. ومذهب سيبويه في بناء (مثل) في الآية ليس لتركبها مع (ما)، بل لإضافتها إلى غير متمكّن (أنكم)[5].

(1) الغلاييني، مصطفى (ت1364هـ/1944م)، *جامع الدروس العربية*، ط28، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1414هـ/1993م، ج3، ص207.

(2) الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ/1791م)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ج2، ص357-358.

(3) هنالك توجيهات أخرى لقراءة الفتح، منها: أنها منصوبة على الحال، وهو قول نسب إلى الجرمي، واستبعده المجاشعي؛ لأن (حقاً) نكرة والحال لا تكون من النكرة، وقيل إنها منصوبة على المصدر، وهو قول للفراء، وقيل إنها منصوبة على نزع الخافض، وضُعّف هذا الوجه؛ لأن نصب الخافض يتقدمه فعل، ولا فعل هنا. ينظر: المُجَاشِعِي، علي بن فَضَّال (ت 479هـ/1086م)، *النكت في القرآن الكريم*، تحقيق عبد الله عبدالقادر الطويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ج1، ص460.

(4) ابن جني، *الخصائص*، ج2، ص184-185.

(5) ابن السراج، أبو بكر (ت 316هـ/928م)، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999،ج1، ص275؛ ابن يعيش، *شرح المفصل*، تحقيق إميل يعقوب، ج5، ص73-74

وكذلك قوله تعالى: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} [مريم: 69]، ببناء (أيّ) المعربة؛ لأنّ الأصل فيها الإعراب بإجماع النحاة، وهو مذهب الخليل وسيبويه، في حين قرأ عاصم وحمزة والكسائي بالنصب (أيَّهم)، واستحسن سيبويه النصب فيها، وعدّه من جيّد اللغة، مُشيرًا إلى جرّها في الكلام المنثور، نحو: "امررْ على أيِّهم أفضل"، ومذهب الخليل البناء على الحكاية[1]، ووافقه أبو إسحاق الزجاج[2].

والخلاصة أنّ ممّا يُبنى على الفتح جوازًا الاسم المبهم المضاف لمبني؛ لأنّ معناه لا يتضح إلا بالمضاف إليه، واختير الفتح لخفته[3]، وأنّ جواز اكتساب الاسم المعرب المضاف إلى غير متمكّن البناء أيّده الاستعمال المتمثّل في كلام الله، وكلام العرب[4].

- الإعراب:

سبقت الإشارة إلى أنّ المضاف إليه قد يؤثر في المضاف البناء، كذلك قد يؤثّر فيه الإعراب، ولعلّ هذا ما يكون غالبًا في الظروف التي تُبنى عند انقطاعها عن الإضافة، فمن مجيئها معربة (قبل) في قوله تعالى:{أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ}[التوبة:70]، و(بعد) في قوله تعالى:{فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ} [الجاثية: 6]؛ لأنّ الأصل في مثل هذه الظروف البناء ما لم تكن مضافة، في اللفظ، أو نيّة اللفظ، أو منقطعة عن الإضافة لفظًا ومعنى[5]، فمن أمثلة بنائهما قوله تعالى:{لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} [الرُّومِ:4] ببناء (قبل وبعد) على الضمّ في محلّ جرّ، وهي قراءة السبعة، ولكن ما سوّغ

(1) سيبويه، *الكتاب* ج2، ص398–399؛ ابن جني، *الخصائص*، ج2، ص185.

(2) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ/923م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988 ، ج3، ص340.

(3) الجَوجَري، شمس الدين محمد (ت889هـ/1484م)، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ط1، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2004، ج1، ص243.

(4) عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبدالعال سالم، ط1، *معجم القراءات القرآنية*، انتشارات أسـوه، إيـران، 1991، ج5، ص64.

(5) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (ت761هـ/1359م)، *شرح قطر الندى وبلّ الصدى*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،2012، ص25– 28 .

إعرابهما في الآيتين الواردتين هو الإضافة[1]. والبناء سببه الافتقار إلى المعنى كافتقار الحروف، والإضافة تجعلها متمكنة[2]؛ أي معربة.

والخلاصة أن قراءة آية الروم السابقة جاءت بعدة وجوه[3]، الأول: بالبناء على الضم؛ لانقطاعها عن الإضافة لفظًا لا معنًى، وهي قراءة العامّة، والثاني: بالجر والتنوين؛ لانقطاعها عن الإضافة لفظًا ومعنًى، والثالث: بالجر من غير تنوين على نيّة التلفّظ بالمضاف إليه.

- **نيّة التلفظ بالمحذوف:**

وممّا تجدر إليه الإشارة أنّه لا بُدّ من التفريق بين الإعراب، ونيّة التلفظ بالمحذوف، ففي الإعراب يُذكر المضاف إليه لفظًا ومعنى، أمّا نيّة التلفظ بالمحذوف، فهي أنْ يعامل المضاف وكأنّ المضاف إليه صريح اللفظ، دون التلفُّظ به، وإنّما يُكتفى بنيّة وجوده.

فقد يُحذف المضاف إليه، وتبقى نيّة لفظه، فيعامل المضاف المعاملة ذاتها التي كانت قبل حذفِ المضاف إليه، وقد ذكر سيبويه إلى أنّ بعض الألفاظ اللغوية قد تعامل معاملة المعارف؛ لنيّة الإضافة، ومثّل على ذلك بقولهم: "مررتُ بكلٍّ قائمًا، وببعضٍ جالسًا"، وتنحصر هذه الألفاظ بـ(كلّ وبعض)[4]، ومن كلامه أنّهما لا يقعان في هذا السياق وصفين، أو موصوفين، ولا يصحّ أنْ يقال من باب التمثيل: "مررتُ بكلٍّ الصالحين، ولا ببعضٍ الصالحين"، فبحذف الإضافة قبُح الوصف بالمعارف[5]، فهما معرفتان؛ لإضافتهما إلى معرفة منويّة، من حيث المعنى، فكأنّ القول: "مررتُ بكلّهم، وببعضهم"، على حذف المضاف إليه[6].

(1) أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1817؛ ابن هشام، *قطر الندى وبل الصدى*، ص25– 26.

(2) الأخفش الأوسط، أبو الحسن (ت215هـ/830م)، *معانى القرآن*، تحقيق هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990، ج2، ص474.

(3) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ/1181م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث العربي، مصر، 1961، ج1، ص323

(4) سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص114؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1819.

(5) سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص114.

(6) سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص115.

وينسحب ذلك (الإعراب ونية التلفّظ) على الظرفين المعربين، (قبل وبعد)، إذ يعربان نصبًا على الظرفية، أو خفضًا بـ(من)[1]، فالنصب نحو قوله تعالى: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ} [الحج: 42]، وأمّا الخفض، فنحو قوله تعالى:{وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى} [القصص:43] وفي هاتين الآيتين جاء الظرفان مضافين معربين للتصريح بلفظ الإضافة.

وأمّا نيّة الإضافة فيهما، فكما في قول الشاعر[2] (من الطويل):

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

والشاهد في البيت إعراب (قبل) بالجر من غير تنوين؛ لنيّة الإضافة، فلولا ثبوت نية الإضافة لكان الاسم مبنيًّا على الضمّ، في محلّ جرّ، ولو قُطع أيضًا عن الإضافة لفظًا ومعنًى لَظَهر عليه التنوين.

وكذلك ما حكاه الكسائي في نيّة التلفظ بالمحذوف: "أفوقَ تنامُ أم أسفلَ؟"، والتقدير: أفوقَ هذا تنام أمْ أسفلَ منه؟[3]. وينطبق أيضًا على قراءة أبي السَّماك الجحدري، وعون العقيلي[4] لقوله تعالى:{لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} [الرُّوم:4] بجرّ (قبل وبعد) بالكسرة دون تنوين؛ أي من قبل الغلب، ومن بعده، فحُذف المضاف إليه، وقُدِّر التلفّظ به[5]، وذكر الفرّاء أنّ القراءة بالرفع، بغير تنوين، مع أنّهما مخفوضان؛ أي أنّهما مبنيان على الضم؛ للدلالة على أنّهما مضافان في الأصل، كما يشير أيضًا إلى أنّ الرفع قد حصل بعد أنْ سقطت الإضافة؛ ليكون دليلا على شيء محذوف، وأمّا إذا أُظهرت الإضافة، أو نُويتْ كان الاسمان بالخفض، وكأنّ المضاف إليهما قد ظهر، كما يذكر أيضًا أنّ الكسائي قد سمِع بعضَ بني أسد يقرؤها بخفض (قبل)، ورفع (بعد)، ذاكرًا ما أنشده الكسائي من قول سويد بن كراع العكليّ[6] (من الطويل):

---

(1) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص131؛ ابن هشام، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص25.

(2) البيت بلا نسبة في المصنفات النحوية، انظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص131.

(3) ابن جني، *الخصائص*، ج2، ص367.

(4) أبو حيان، *البحر المحيط*، ج8، ص375؛ ابن هشام، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ص27.

(5) ابن جني، *الخصائص*، ج2، ص367؛ ابن هشام، *شرح قطر الندى*، ص27.

(6) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ/822م)، *معاني القرآن*، تحقيق محمد علي النجار، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت.)، ج2، ص319؛ أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص375، والرواية التي أوردها حاتم صالح الضامن، هي:

أُكالِئُها حتى أُعرِّسَ بعدما يكون سُحَيْرٌ أو بُعَيْدُ فأهجعها.

ينظر: الضامن، حاتم صالح، " شعر سويد بن كراع العُكليّ "، مجلة *المورد*، المجلد 8، العدد 1، ربيع الأول 1979، ص155؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، ج6، ص505.

أُكابدها حتّى أعرّس بعدما يكون سُحيْرًا أو بُعيدَ فأهجعا

والتقدير: بُعَيد السحر، ولو لم تُرد الإضافة لكان بالرفع. ومثاله أيضًا قول الشاعر (من الرجز):

ارْهنْ بَنيْك عنْهمُ أرهنْ بَنِيْ

والمعنى: ارهنْ بنيك أرهنْ أنا بَنيْ كما فعلتَ، والشاهد حذف النون من (بَنِي)، لنيّة التلفُّظ بالمضاف إليه، فلو لم تُنوَ الإضافة لقال: (بنينَ)، وجاء حذفُها دليلًا على إرادة الإضافة ونيّتها[1].

ويكثر حذف المضاف إليه، ونيّةُ لفظهِ في سياق العطف، وذلك إذا عُطف على المضاف اسمٌ عامل في مثل المحذوف، كما في قول الشاعر (من الرجز)[2]:

قبلَ وبعدَ كــلِّ قــولٍ يُغتَنمْ حَمْدُ الإلَهِ البَرِّ وَهّــابِ النِّعَمْ

والتقدير: قبلَ كلّ قولٍ، وبعدَ كلّ قولٍ، حيث حُذف المضاف إليه، بعد (قبل)، وعُطف (بعد) على (قبل)، ثمّ بقي حكمُهُ على ما كان عليه، من إعراب قبل الحذف والعطف. وقد يُعطفُ على المضاف اسم عامل غير مضاف، إلا أنّه قد سوّغ حذفَ المضاف إليه من المعطوف عليه، كما في قوله – صلّى الله عليه وسلّم–: "وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ مِثْلَ – أَوْ قَرِيبًا مِنْ – فِتْنَةِ الدَّجَّالِ– "[3]، والشاهد حذف المضاف إليه بعد (مثل)، مع أنّ المعطوف لم يكن عاملًا في مثل المحذوف.

وأيضًا (من الرجز) [4]:

عَلَّقْتُ آمالـــي فَعَمَّتِ النِّعَـــمْ بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْــلِ الدِّيَمْ

(1) الفارسي، أبو علي (ت377هـ/987م)، *الحجة للقرّاء السبعة*، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودقّقه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث، بيروت، 1993، ج2، ص301–302؛ ابن جني، *الخصائص*، ج3، ص330–331؛ ابن منظور، *لسان العرب*، ج6، ص248، مادة رهن.

(2) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص112؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1820.

(3) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ/870م)، *صحيح البخاري*، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ، باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف، حديث رقم (1053)، ج2، ص27؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص249؛ أبو حيان، *الارتشاف* ج4، ص1821.

(4) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص148؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1821.

والتقدير: "بمثل وَبْلِ الديمِ، أو أنفع من وَبْلِ الديم"، فحذف المضاف إليه (وابل الديم) من التركيب الأول؛ لدلالة الثاني عليه، والعامل (أنفع) غير مضاف، بل مجرور بالعطف على (مثل). ومنه أيضًا قول الأعشى (من مجزوء الكامل) [1]:

إلّا بُداهةَ أو عُلا (م) لة سابحٍ نهدُ الجُزارهْ

والتقدير: بداهة سابحٍ، أو علالة سابحٍ.

وذهب الفرّاء إلى أنّ هذا الحذف في مثل هذه الأنماط مقيّد في المصطحبَين، كاليد والرجل، والنصف والربع، وقبل وبعد، وذكر أنّه سمِعَ أبا ثَرْوَان العُكْلي يقول: "قَطَعَ اللهُ الغداةَ يدَ ورجلَ مَن قالَها"[2]، وذكر أيضًا قول الشاعر (من المنسرح)[3]:

يا مَنْ يَــرى عارِضــاً أُكفكفُهُ بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَــــدِ

وتبعه ابنُ مالك حين أشار إلى أنّ هذا الاستعمال قليل في الأسماء الناقصة الدلالة، أمّا في التّامة الدلالة فكثير [4].

وقد يحُذف المضافُ إلى المعطوف، كما في قول أبي برزة الأسلمي – رضي الله عنه–: "وَإِنِّى غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سِتَّ غَزَوَاتٍ، أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَوْ ثَمَانِىَ"[5]، بحذف المضاف إليه بعد (ثماني) الواقع بعد العطف، ونُوِيَ لفظه؛ بدليل ثبوت الياء مع النصب، والتقدير: سبع

(1) الأعشى، ميمون بن قيس(7هـ/629م)، *الديوان*، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، 1980، ص185؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص115؛ البغدادي، *خزانة الأدب* ،ج4، ص404؛ الشنقيطي، أحمد بن أمين (ت1331هـ/1913م)، *الدرر اللوامع*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ج2، ص195.

(2) الفرّاء، *معاني القرآن*، ج2، ص322.

(3) الفرّاء، *معاني القرآن*، ج2، ص322، والبيت يُنسب إلى الفرزدق، ولم نجده في ديوانه.

(4) ابن مالك، *شرح التسهيل* ج3، ص114؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1823.

(5) ابن بطال، أبو الحسن علي (ت449هـ/1057م)، *شرح صحيح البخارى*، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، 2003، ج3، ص202.

غزوات، أو ثمانيَ غزوات، فلو لم تُنوَ الإضافة لحُذفت الياء، وعوِّض عنها بتنوين الكسر، ولكنّ الاسم قد بقي على هيئته التي كان عليها قبل الحذف[1]، ومثال ذلك قول الشاعر (من الخفيف)[2]:

خمسُ ذودٍ أو ستُّ عوّضتُ منها مائـــةً غير أبكُـــرٍ وإفـــالِ

وقد يُحذف ما يضاف للمعطوف؛ لتقدّم اسمٍ مثل المحذوف؛ أي أنْ يكون المحذوف بلفظ المعطوف عليه، كما في قول سويد بن كراع (من الطويل)[3]:

أكابِدُهـــا حتّى أعرّسَ بَعْدَما يَكونُ سُحَيْرًا أوْ بُعَيْدَ فَأَهْجَعـــا

والتقدير: أو بعيد سحيرٍ، فحذف المضاف إليه لدلالة ما قبله عليه، وذكر أبو حيان أنّ هذه الألفاظ لا يتغيّر منها ما كان معربًا، بل يبقى على إعرابه، وما كان مبنيًّا يبقى على بنائه[4]، والمعرب ينطبق عليه ما سبق، أمّا المبني الباقي على بنائه فنحو: يومئذٍ، وحينئذٍ، والأصل: وحين إذ كان، أو يكون، ثمّ حُذفت الجملة، وعوِّض عنها بالتنوين، وبقي بناءُ (إذْ)، منوّنة بتنوين العوض، وأمّا كسرُ الذال؛ فلمنعِ التقاء ساكنين عند التنوين[5].

وبعد، فإنّ الحذفَ الذي قبل العطف يكون ما بعد العطف استدلالًا عليه، وأما الحذف الذي بعد العطف فيُستدلّ عليه بما قبل العطف[6]، وإنْ لم يكن ثمّة استدلال بينهما فيكون ذلك من باب الأسماء الناقصة الدلالة، كما في قوله – صلّى الله عليه وسلّم–: "إنّ أحدكم ليفتن في قبره مثلَ أو قريبًا من فتنة الدجال"[7].

وقد تختصّ بعض الأسماء الناقصة الدلالة بتعويض التنوين عمّا كان مضافًا إليه، ثمّ يبقى المضاف على الهيئة التي كان عليها مع المُعَوَّض منه من إعراب أو بناء، أمّا الباقي على إعرابه فنحو: (كلّ، وأيّ)، كقوله تعالى: {وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} [النمل:87]، وقولـــه تعالى: {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص115 – 116

(2) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص116.

(3) سبق تخريجه.

(4) أبو حيان، *الارتشاف، ج4، ص*1821.

(5) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص116؛ أبو حيان، *الارتشاف، ج4، ص*1821.

(6) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص116.

(7) سبق تخريج الحديث.

مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الإسراء:110]، وأمّا الباقي على بنائه فنحو قول الأعشى من (السريع)[1]:

أقـولُ لمّـــا جاءنـــــي فجرُهُ سـبحانَ من عَلْقَمَةَ الفاجِـــــرِ

والتقدير: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وبقي المضاف على الهيئة البنائيّة التي كان يستحقها قبل الحذف[2].

وممّا جاء على ذلك لغة العرب بالوقوف على التاء، وكان حقّها أنْ تُلفظ هاءً، وذلك نحو ما ذكره سيبويه عن الأخفش أنّ أناسًا من العرب يقولون في الوقف: (طَلْحَتْ)، كما قالوا في تاء الجميع، قولًا واحدًا، في الوقف والوصل؛ أي تعامل معاملة التاء في جمع المؤنث السالم[3]. وموطن الشاهد ليس الوقف؛ وإنّما ما خُرِّج عليه في الإضافة، في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ} [البقرة: 207]، حيث قرأ حمزة (مرضات)، بالوقف على التاء[4]، ووُجِّهت القراءة على نيّة الإضافة، حيث أثبتَ التاءَ؛ تنبيهًا على الإضافة، تشبيهًا بالإشمام، عندما أشمّوا الحرف المضموم؛ ليُبيَّن أنَّ الضمة منطوق بها[5].

والخلاصة أن نيّة التلفّظ بالمضاف إليه، أو التلفّظ به تؤثّر في بناء المضاف وإعرابه، فمثلاً بناء الظرف (قبل) و(بعد) على الضم هو على نية معنى المضاف إليه، وإعرابهما من غير تنوين يكون على نية التلفظ بالمضاف إليه، وإعرابهما بالتنوين يكون على نية ترك المضاف إليه في اللفظ والمعنى. وسبقت الإشارة إلى ذلك.

- **الصدارة:**

ومفادها أنْ يضاف اسم يستوجب حقّ التصدير، بل ليس له إلّا صدرُ الكلام، إلا أنّه قد يضاف إلى اسم ليس من خصائصه ذلك، فيأخذ ذلك الاسم وجوب التصدير، ويعرب ما حقّه التصدير أصلًا مضافًا إليه، وقد مثّل النحاة على ذلك بـ "غلامُ أيُّهم أفضل"، وهنا (غلام) مضاف لاسم استفهام، وقد تكون

(1) الأعشى، *الديوان*، ص190.

(2) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص114؛ الشنقيطي، *الدرر اللوامع*، ج2، ص159.

(3) سيبويه، *الكتاب*، ج4، ص167.

(4) ابن مجاهد، *السبعة في القراءات*، ص139؛ الأزهري، *معاني القراءات*، ج1، ص198.

(5) السمين الحلبي، *الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*، ج2، ص358.

إضافته لاسم شرط، نحو: "غلامُ منَ يقمْ أقمْ معه"، والاسم النكرة بحكم إضافته لأسماء تصديرها واجب، كان الابتداء به واجبًا في كلتا الجملتين. ولا ينحصر وقوعه مرفوعًا فقط، وإنما قد يقع في محل نصب، كما مثّل النحاة على ذلك بـ"غلامَ مَن رأيتَ؟"، و"غلامَ مَن تضربْ أضربْ"[1]، وقد يسري الشرط من المضاف إليه إلى المضاف ، نحو قولك: "ابنة مَن تكرم أكرم"، حيث سرى الشرط من (مَن) إلى (ابنة)[2].

وإلى ذلك إشارة – كما يقول ابن هشام– من الفضلاء، من حيث إنّ المضاف يتصدّر إذا أُضيف إلى ما حقّه الصدر، كقول الأمين المُحلّيّ (من الطويل) [3]:

عَلَيْكَ بِأَرْبابِ الصّدورِ فَمَنْ غَدا مُضافًا لِأَرْبابِ الصّدورِ تَصَدّرا

والمعنى أن من يصحب أصحاب الهمم وعلية القوم يصبح منهم، ويحوز شرفهم.

وعلى أيّ حالٍ فإنّ الاسم المضاف للاسم الواجب الصدارة يتصدر الكلام ويأخذ إعرابه، ومسمّاه كمبتدأ أو خبر، أو مفعول به، وقد يعلّق العمل كما في قولهم: علمت أبو من زيد[4]، والخلاصة أن المضاف في الأمثلة السابقة اكتسب الصدارة من المضاف إليه الذي كان من حقّه الصدارة .

– المصدريّة:

ويراد بها أنْ يعامل غير المصدر معاملة المصدر، ويأخذ لقبه الإعرابي؛ لإضافته إليه، كما في قوله تعالى: {وَسَيَعْلَمْ الذين ظلموا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ} [الشعراء: 227]، فـ (أيّ) مفعول مطلق، عامله الفعل ينقلبون[5]، حيث اكتسبت المصدرية من المضاف إليه، وكذلك الحال في قوله تعالى: {فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ} [النساء:129]، وأيضًا قول مجنون بن عامر (من الطويل)[6]:

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج2، ج84؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج3، ص1104–1469؛ ابن هشام، *المغني*، ص480.

(2) الكلابي، مكي محيي عيدان، وذاح، محمد صلال، وعلوان، شاكر صاحب، "الإضافة في العربية – دراسة تركيبية دلالية "، *مجلة جامعة كربلاء العلمية*، المجلد السابع، العدد الثاني /إنساني/ 2009. ص19.

(3) البغدادي، *خزانة الأدب*، ج5، ص104؛ وابن هشام، *المغني*، ص480.

(4) ابن هشام، *المغني*، ص480.

(5) ابن هشام، *المغني*، ص479.

(6) مجنون ليلي، قيس بن الملوح، (ت24هـ/644م)، *الديوان، رواية أبي بكر الوالبي*، دراسة وتعليق يسرى عبدالغني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999. ص122؛ ابن هشام، *أوضح المسالك* ج3، ص86.

وقد يجمعُ اللهُ الشتيتَينِ بعدما يظنّانِ كلّ الظنِّ أنْ لا تلاقيا

فالشاهد يتمثل في إعراب (كلّ) حيث إعربت إعراب المصدر؛ لأنها أضيفت إليه.

ويبدو أنّ إفادة المصدرية لا تكون دائمًا في المفعول المطلق، فقد احتجّ ابن هشام بإضافة (أيّ) للمصدر، إذْ وقعت مفعولا به، كما في قول الشاعر (من الطويل)[1]:

سَتَعْلَمُ لَيْلى أيَّ دَيْنٍ تَدايَنَتْ وأيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقاضِي غَرِيمُها

والشاهد وقوع (أيّ) مفعولا به للفعل (تداينت)، كما أنّها لم تقع مضافة لمصدر وقع في الأصل مفعولاً مطلقاً.

- **الظرفيّة:**

قد يُستعمل الاسم غير الدّال على الظرفية ظرفًا، وسمّاه سيبويه حينًا[2]، إذا أُضيف إلى ما يدلّ على الظرفية، من حيث الزمان، أو المكان[3]. والظرفية الزمانية في هذا السياق قسمان: الأول أنْ يكون اسمًا، كما في قوله تعالى: {تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا} [إبراهيم:25]، والآخر أن يكون عدداً مضافاً لظرف الزمان، كما في قوله تعالى: {آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا} [آل عمران:41]، وقوله تعالى: {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا} [العنكبوت:14]، وأيضًا قوله تعالى:{عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ }[البقرة: 30]، خلافاً للكوفيين الذين منعوا الظرفية إذا كان الفعل مستغرقاً لاسم الزمان؛ لأنّه يعرب حينئذ مفعولًا به، وأمّا إذا لم يستغرقه الفعلُ فهو ظرف زمان[4]. "وقد يجعل الاسم ظرفًا دون تقدير مضاف، كقولهم زيد هيئتك، والجارية جلوتها، أي: زيد في هيئتك، والجارية في جلوتها"[5].

(1) ابن هشام، *المغني*، ص449؛ السيوطي، *شرح شواهد المغني*، ج 2، ص834.

(2) سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص222.

(3) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص86.

(4) أبو حيان، *البحر المحيط*، ج9، ص139؛ عضيمة، محمد عبد الخالق، *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ/2004م، ج9، ص606.

(5) ابن الناظم، بدر الدين محمد (ت 686هـ/1287م)، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 2000 ، ص 203.

ولا بدّ للمضاف حتّى يكتسب الظرفية من أنْ يتوافر فيه شروط، منها: أنْ يضاف، ويكون ذات المضاف إليه، نحو: "سرتُ جميع اليوم"، أو بعضه، نحو: "سرتُ بعض اليوم"[1].

- **إعمال المصدر:**

يعمل المصدر عمَلَ فعله في التعدّي واللزوم، فمن مسوغات عملهِ أنْ يكون مضافًا، على أيّ حالٍ كانت إضافته، سواء أكانت للفاعل مع ترك المفعول[2]، نحو قوله تعالى:{وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ} [الروم: 4]، أو مع ذكر المفعول، كَقَوْلِه تعالى: {كَذِكرِكُم ءَاباءَكُم} [الْبَقَرَة: 200]، أمْ كانت إضافته إلى المفعول مع عدم ظهور الفاعل، كَقَوْلِه تعالى:{لاَّ يَسئَمُ الإنسَانُ مِن دُعَاءِ الخَيرِ} [فصلت:49]، وقوله: {لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ}[ص:24]، كما تجوز إضافته إلى الفاعل، مع وجود المفعول به[3]، كقوله تعالى: {وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ} [النساء:161]، وقوله تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ} [البقرة:251]، وأجاز سيبويه وجمهور النحاة، كما ذكر أبو حيان، إضافته إلى المفعول، مع وجود الفاعل، نحو: "عجبتُ من شربِ اللبنِ زيدٌ"[4].

وقد تُسوّغ الإضافة عملَ المصدرِ مجموعًا، كما في قولهم: "تركته بملاحس البقرِ أولادها"[5]، وكذلك قول امرئ القيس (من الطويل)[6]:

وعدتِ وكان الخُلْفُ منكِ سَجِيَّةً مَواعِيدَ عرقوبٍ أخـــاه بيَترَبِ

حيث أعمل الشاعر المصدر المضاف (مواعيد عرقوب) مجموعًا.

---

(1) أبو حيان، *الارتشاف*، ج3، ص1389.

(2) أبو حيان، *الارتشاف*، ج5، ص2258.

(3) أبو حيان، *الارتشاف*، ج5، ص2258.

(4) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص190؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج5، ص 2258–2259.

(5) ابن جني، *الخصائصن* ج2، ص209؛ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري (ت518هـ/1124م)، مجمع *الأمثال*، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1998، ج1، ص135.

(6) امرؤ القيس، *الديوان*، ص39، والرواية فيه:

وقدْ وعدتْك موعدًا لو وفتْ كموعود عرقوب أخاه بيثرب

وأشار المحقق إلى رواية الأشجعي، كما استُشهد بها في العرض؛ سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص272؛ ابن جني، *الخصائص*، ج2، ص209؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج2، ص434، والشاهد في المرجع الأخير منسوب لعلقمة، وصدره: وقد وعدتْك وعدا لو وفتْ به .

ويتضح من خلال ما سبق أنّ الإضافة شرطٌ أساسي ليعملَ المصدر عملَ فعله، ويصرح بلفظ معموله –كما تقدّم– بالرفع إنْ كان فاعلًا، وبالنصب إنْ كان مفعولا به، ولا يمنع عدم التصريح اللفظي بعمله؛ لأنّه قد يكون من فعل لازم في الأصل، فلزم إضافته لفاعله.

– الحُكم على المضاف بالإعراب، أو البناء:

وهذا الأمر ربّما يتعيّن في إضافة أسماء الزمان المبهمة إلى الجمل، كإضافة (حين، ومدّة، ووقت، وزمن)، والأصل في إضافة الظروف إلى الجمل أنْ يكون لـ(إذْ، وإذا)، ويُزاد للأسماء المبهمة ما يختصّ بوجهٍ دون وجه، نحو: (صباح، ومساء، وغداة)، وأمّا إذا كان الظرف من الظروف المحدودة، ذات الدلالة الصريحة، نحو: (يوم، وأسبوع، وشهر)، فلا تجوز إضافته للجمل[1].

وقد ذكر سيبويه أنّ الظروف لا تجوز إضافتها إلى الجملة، حتّى تكون بمنزلة: (إذْ، وإذا)، على السواء، والذي يظهر ذلك هو التقدير، ففي جملة التمثيل: "يكون هذا يومَ زيدٌ أميرٌ"، أنكره سيبويه فيما رواه عن يونس عن العرب، وعدم الجواز بذلك؛ لأنّ الجملة لا تكون في تقدير: "يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ"[2].

كما يُشترط في الظرف ألّا يكونَ ممّا لازم الإضافةَ، فمن شروطه أنْ تجوز إضافته من بابٍ عرفي، "وهو ما بقي على ظرفيته، فانتصب ظرفًا، وحقيقي، وهو ما استعمل فاعلًا، ومفعولًا، ومبتدأ، ومجرورًا، كقوله تعالى: {هذا يَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ} [المرسلات:35]"[3]. وكذلك قول الشاعر (من الطويل):

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألمّا أصحُ والشيبُ وازعُ[4]

والشاهد هو بناء (حين) لإضافتها إلى جملة صدرها مبني (فعل).

ومعنى ذلك أنْ يدلّ على الاستمرار، وأنْ تكون الجملة "خبريّة مبتدأ مثبتة، أو منسوخة بالابتداء بـ(لا) التبرئة، أو (ما ولا) العاملتين عمل (ليس)، أو مصدّرة بمتصرّفٍ ماضٍ، أو مضارع، أو بـ(لو)"[5].

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، صص118؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1825.
(2) سيبويه، *الكتاب*، ج3، ص119؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص120.
(3) أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1825–1826.
(4) أبو حيان، *الارتشاف* ج4، ص1826.
(5) أبو حيان، *الارتشاف* ج4، ص1825–1827.

وأمّا الحكم الإعرابي للظرف إذا أُضيف إلى جملة الابتداء فحكمُه واجبُ الإعراب، في مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فيُجيزون الوجهين: الإعراب والبناء، والأخير أولى[1]، وإذا أُضيف إلى مبنيّ كالماضي، أو إلى مبنيّ عارضٍ بناؤه، كبناء الفعل المضارع المتصل بنون النسوة جاز فيه الوجهان: الإعراب، والبناء، والأخير أرجح عند الكوفيين، كما في قول الشاعر في البيت السابق[2].

وأمّا إضافته لمضارع مبنيّ، فنحو قول الشاعر (من الطويل)[3]:

لأجْتذِبَنْ عنهنّ قلبـــــي تحلُّمًا على حينَ يستصْبِيْنَ كلَّ حلـــيمِ

والشاهد بناء (حين)، وهو مضاف إلى مضارع مبنيّ؛ لاتصاله بنون النسوة، وحكمه واجب النصب عند البصريين، واحتمال الوجهين عند الكوفيين.

وبعد تتبُّع أقوال النحاة، وإيراد الشواهد يبدو أنّ الكوفيين لم يقولوا بوجوب بناءٍ أو إعرابٍ قطّ، سواء أكانت الإضافة إلى جملة اسمية، أم فعلية مصدّرة بمبنيّ، أو معرب، أمّا البصريون فيُحَتِّمون الإعراب فيه إذا كان مضافًا لجملة مصدّرة بمعرب، ويُجيزون الوجهين إذا أُضيف إلى جملة مصدرة بمبنيّ ما لم يكن البناء عارضًا؛ لذا فإنّ مَن يختار إعراب الكوفيين لم يلتزم ببناء، أو إعرابٍ قطّ، ومَن أعرب إعرابَ البصريين يستطيع ترجيح البناء إذا كانت الجملة مصدّرة بمبنيّ، ويختار أحد الوجهين إذا كانت مصدّرة بمعرب، ولعلّ شواهد اللغة تتراوح بين المذهبين، حيث ورد شاهد على بناء الظرف، وكانت الجملة المضافة مبتدأة مصدرة بمعرب، كقول أسد بن عنقاء الفزاري (من الطويل)[4]:

دعاني ولم أهجرْ، ولو أظنَّ ألمَّ على حينَ لا بدوٌ ملامٌ ولا حضرٌ

حيث بنى الشاعر الظرف (حين) مع أنه مضاف إلى جملة صدرها معرب.

(1) أبو حيان، *الارتشاف* ج4، ص1825–1828؛ ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص115.

(2) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص120؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1828–1829، وعند أبي حيان تحتُّم الإعراب إنْ أُضيف لمعرب، وتحتُّم البناء إذا أُضيف لمبنيّ عند البصريين؛ ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص114

(3) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص120؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1825–1829.

(4) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص121.

والخلاصة أنّ الظروف المضافة تتأثّر بالمضاف إليه الجملة من حيث البناءُ والإعرابُ، فإن أضيفت إلى جمل، فلك فيها الإعراب والبناء، الإعراب مع الجمل المعربة الصدر أكثر وأحسن، والبناء مع الجمل المبنية الصدر، هذا هو الشائع في الاستعمال، ولا قيمة لخلاف النحاة؛ لأنّ الاستعمال جوّز الوجهين.

- **بيان نوع المفعول المطلق:**

يعرَّف المفعول المطلق بأنّه ذلك المصدر المنصوب، الخالي من تقدير أيّ حرف جرّ، يؤتى به للتأكيد، وبيان النوع، وبيان العدد.

وعلى أيّ حالٍ فقد يكون المبيّن للنوع – وهو موطن الحديث– بلفظ المؤكّد، فيستفاد بوصفه، أو إضافته، وغير ذلك من المسوغات[1]، ولعلّ إحدى هذه المسوغات ولا سيما الإضافة تبيّن نوعه، كما في قوله تعالى: "{كَذَّبُوا بِآياتِنا كُلِّها فَأَخَذْناهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ} [القمر:42]، وهذه الإضافة (أَخْذَ عَزِيزٍ) المتمثّلة بإضافة المصدر إلى الفاعل تبيّن فظاعة الأخذ وشدته، وكذلك قول عامر بن الحُليس الجُربيّ (من الكامل)[2]:

مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَ مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ

والشاهد فيه (طَيَّ المِحْمَلِ) حمل المصدر على فعل مقدّر دلّ أول الكلام عليه، ومسوغ حمله على المفعول المطلق هو إضافته إلى معرفة[3]، والمصادر إذا أضيفت يكثر نصبها على المصدرية، ويجوز فيها، على قلة، الرفع، وإذا أفردت جاء الأمر على السواء، وإذا عرفت من غير إضـافة فالأحسن رفعها[4].

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج2، ص109؛ الأزهري، *شرح التصريح*، ج3، ص456؛ الرّعيني، محمد بن محمد الشهير بالحَطّاب (954هـ/1547م)، *الكواكب الدريّة*، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، تحقيق عبدالله يحيى الشُّعبي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ج2، ص348.

(2) السكري، أبو سعيد (ت275هـ/888م)، *شرح أشعار الهذليين*، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ت.)، ص1074.

(3) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص360؛ ابن جني، *الخصائص*، ج2، ص311.

(4) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج2، ص195، حاشية المحقق (2).

- **اختلاف الإعراب:**

يكثُر استعمال لفظ (كلّ) في التوكيد المعنوي، إن اتصل بضمير عائد مطابق للمؤكَّد؛ أيْ أنّه يُشترط فيه الإضافة إلى الضمير، وإفادته رفعُ توهّم إرادة المخصوص بما قبله[1]، لكنه قد يخرج عن التوكيد إن أضيف إلى نكرة؛ لأن النكرة لا تؤكد، نحو: لقيتُ كلَّ رجلٍ. والفرق بين قولهم: (كلْ من كلّ الثمرات)، و(كل من الثمرات كلها) أنها إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالجنس، وإذا تأخرت كانت توكيدًا، واقتضت الإحاطة بالمؤكَد خاصة، وتقدمها في الخطاب "أحصن للمعنى، وأجمع للجنس، وأرفع للبس، وأبدع في النظم"[2].

وقد تأتي لفظة (كلّ) لتؤدي معنى الكمال، فتكون من الجامد المؤول بمشتق، بمعنى (كامل)، فيُنعت بها اسم جنسٍ معرّفٌ، أو نكرة، على أنْ تلزم الإضافة لاسم ظاهر مطابق للاسم المنعوت، لفظًا ومعنًى، وتعريفًا وتنكيرًا، نحو: "رأيت رجلًا كلَّ رجلٍ"، وقولهم: "أطعمْنا شاةً كلَّ شاةٍ"، وأشار ابن مالك إلى أنّها يُلمح فيها التوكيد، وليست من ألفاظه؛ للزوم إضافتها إلى ظاهر[3]. ومن أمثلة ذلك قول الأشهب بن رميلة (من الطويل)[4]:

وإنَّ الَّذِي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ

والشاهد إعراب (كلّ) نعتًا لـ (قوم)، إذ تقع نعتًا للمعرفة، أو للنكرة، فتدلّ –كما يقول ابن هشام– على كماله، ويجبُ إضافتها إلى اسم يماثلها في اللفظ والمعنى[5]، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة (من البسيط)[6]:

كم قد ذَكَرتُكِ لو أُجزَى بذكرِكُم يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النّاسِ بالقَمَرِ

(1) أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1949–1950.

(2) السهيلي، *نتائج الفكر في النحو*، ص278.

(3) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص162؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1950.

(4) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص187.

(5) ابن هشام، *المغني*، ص256.

(6) ابن أبي ربيعة، عمر (ت93هـ/711م)، *الديوان*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مكتبة السعادة، مصر، 1952، ص116؛ ابن هشام، *المغني*، ص256.

وعدّه أبو حيان نعتًا؛ لأنه أمدح من التوكيد، مخالفًا في ذلك ابن مالك الذي عدّه توكيدًا[1]، وذُكر أن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد"[2].

ويستنتج ممّا سبق أنّ المضاف إليه يؤثّر في إعراب المضاف، ووظيفته من حيث البنية النحوية، والمعنى الذي يؤدّيه في سياق الجملة، فإضافة (كلّ) للضمير غير إضافتها للاسم الظاهر.

كما أنّ إفراد الضمير ومطابقته في لفظ (كلّ) المضاف إلى نكرة موقوف على نيّة المتكلم والمعنى الذي يريده، فإن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، وإن أريد نسبة الحكم إلى المجموع وجب الجمع، "وعلى هذا تقول: جاد عليَّ كل محسنٍ فأغناني أو فأغنوني"[3]، وكذلك إن أضيفت إلى معرفة فيجوز "مراعاة لفظها، ومراعاة معناها، نحو: كلهم قائم أو قائمون"[4].

- **تغيّرُ العلامة الإعرابية:**

تقسم العلامة الإعرابية قسمين: أصلية، وفرعية، وكلا النوعين من العلامات له استعماله الخاصّ به، إذ لا تنحصر ألفاظ اللغة جميعها باستعمال الحركات الأصلية، وكذلك الحال في العلامات الفرعية.

ويظهر تأثّر المضاف بالمضاف إليه في الأسماء الستة، ولفظَتي (كلا، وكلتا)، إذ يختلف آخر الاسم المعرب باختلاف العوامل، بحرفٍ تارةً، وبحركةٍ تارة أخرى، وحدّ ذلك النمط الإضافي، فإذا ما ذهبنا إلى الأسماء الستة وجدناها تعرب بالحركات المقدّرة؛ إذا أُضيفت لضمير المتكلّم؛ لأنّ من شروط إعرابها بالحركات الفرعية ألّا تضاف إلى ياء المتكلم، وندر إضافة (ذو) للضمائر، ولا يضاف إلى ضمير المتكلم ألبتّة، والمسموع فيه إضافته إلى المخاطب، والغائب، وأمّا إذا أُضيفت هذه الأسماء للاسم الظاهر، فتعامل بالحركات الإعرابية الفرعيّة؛ تبعًا للعامل فيها[5].

(1) أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1950؛ ابن هشام، *المغني*، ص256؛ العيني، *المقاصد النحوية*، ج2، ص136-137.

(2) ابن هشام، *المغني*، ص261.

(3) ابن هشام، *المغني*، ص261.

(4) ابن هشام، *المغني*، ص263

(5) ابن هشام، *المغني*، ص154؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج 2، ص841.

وعلى النقيض من ذلك (كلا، وكلتا)، إذ يعربان بالحركات، الأصلية المقدّرة، إذا أُضيفتا للاسم الظاهر، وتعربان بالحركات الفرعية عند إضافتها للضمائر، تبعًا لتغيّر العامل. وذكر الزجاج عن العرب أنّهم قالوا في النصب والجرّ: "رأيت كليهما، وكليكما، ومررت بكليهما وكليكما، ففصلت بين الإضافة إلى المظهر والمضمر، لمّا كان كلًا لا ينفرد ولا يكون كلامًا إلا بالإضافة"[1].

وبعد، فإنّ الإضافة لضمير المتكلم تغيّر استعمال العلامات الإعرابية الفرعية، إلى الإعراب بالحركات الأصلية، وذلك بتقدير الفتحة، والضمة والكسرة، وموطن هذا الأسماء الستّة في لغة التمام؛ لأنّها تعرب أصلا بالحركات في لُغتَي: النقص والقصر.

وهذه الأنماط اللغوية من المعربات التي أشار إليها سيبويه، قائلا: "وليس شيء منها إلا وهو يزول عنها"، خلافًا للمبني الذي لا يزول بناؤه، غير بعض الأسماء التي أُحدث فيها من العوامل، فكان لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف هو حرف الإعراب[2].

والخلاصة أنّ المضاف إليه يؤثر في اختيار علامة إعراب المضاف، إن كان من الأسماء الستة، وكان المضاف إليه اسماً ظاهراً، أو ضميرًا، عدا إضافتها إلى ياء المتكلم، ولغة القصر، وانطبقت عليه الشروط التي ذكرها النحاة، فإنه يعرب بالعلامات الفرعية، وإن فقد شرطاً من شروط إعرابه بالحروف، فإنه يعرب بالحركات. وكذلك إعراب (كلا، وكلتا) يكون بحسب المضاف إليه، فيعرب بالحروف، ملحقًا بالمثنى، إن أضيفا إلى ضمير، وبالحركات المقدرة إن أضيفا إلى اسم ظاهر.

ثالثًا القيم الشكلية:

- التخفيف:

وهذا النمط لا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا، وتعود فائدته إلى غرض لفظي هو التخفيف، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله:" واعلمْ أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء

(1) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ/923م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988، ج1، ص74.

(2) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص13.

ويَنجز المفعول لكفّ التنوين من الاسم"[1]، وضابطه أنْ يكون المضاف صفة تشبه المضارع، يراد بها الحال، أو الاستقبال، وهذه الصفة عدّها النحاة بثلاثة أنواع: اسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وممّا يدلّ على إضافتها إضافة لفظية، وأنّها لا تفيد تعريفًا، ولا تخصيصًا؛ لأنّها على نيّة الانفصال، ووقوعها وصفًا للنكرة[2]، كما في قوله تعالى:{هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ}[المائدة:95]، ووقوعها حالًا، كما في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ، ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} [الحج: 8، 9]، فـ(ثاني عطفه) حال، ولا تكون الحال إلا نكرة[3]. ومما يدل أيضًا على أنها لا تفيد تعريفًا دخول (رُبَّ) عليها، كما في قول جرير (من البسيط) [4]:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُباعَدةً مِنْكُمْ وَحِرْمانا

فَرُبَّ دخلت على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير، ودخولها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف؛ لأنّ رُبَّ لَا تقع إِلَّا على نكرَة، وَإِنَّمَا حذف التَّنْوِين اسْتِخْفَافًا وَهُوَ يُرِيد رُبّ غابطٍ لنا وَمثله.

ولا شكّ في أنّ التخفيف –كما سبق– يتمثّل في حذف التنوين من الاسم المفرد، كما ذُكر في الآيات السابقة، وحذف النون من المثنى، وجمع المذكر السالم، وحذفها من المثنى، كما في قول الشاعر (من البسيط)[5]:

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي المسُتَوْطِنَا عَدَنٍ ... فإنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

(1) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص65–66.

(2) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص73–74؛ الأشموني، *شرح الألفية*، ج3، ص372.

(3) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، *البحر المحيط*، بعناية عرفان العَشّا حسّونة، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 2005، ج7، ص488.

(4) جرير، ابن بن عطية الكلبي (ت 110 هـ/ 728م)، *الديوان بشرح محمد بن حبيب*، تحقيق نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة، ص163، وهو من شواهد سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص427؛ المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ/898م)، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، ط3، القاهرة، 1994، ج4، ص150؛ الأشموني، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ج2، ص305.

(5) البيت بلا نسبة عند ابن هشام في *أوضح المسالك*، ج3، ص81، 83، وفيه شاهد آخر على إلحاق علامة التثنية بالفعل مع كونه رافعا لاسم ظاهر مثنى؛ وذلك على لغة "أكلوني البراغيث".

والشاهد فيه إضافة الاسم المقترن بـ "أل" (المستوطنا) إلى اسم ليس مقترنا بها (عدن)، وسوغ ذلك كون المضاف وصفا دالا على مثنى؛ وعلل النحويون هذا بأن الوصف، إذا طال بالتثنية أو الجمع؛ ناسبه التخفيف، فلم يحتج لاتصالها بالمضاف إليه. وأمّا مِن جمع المذكر السالم، فنحو قوله تعالى: {وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ} [الحج:35]. وإن من دلائل التخفيف في هذا النوع من الإَضافة (وهو الإضافة اللفظية) جواز إضافتها بوجود (أل) فلو كانت الإضافة هنا لأفادة التعريف أو التخصيص لما دخلت (أل) لتعرف الاسم، ومن المعلوم أن تعريفين لا يجتمعان على معرفة واحدة.

وذهب المبرد إلى أنّ هذه الأسماء كلّها تتعرّف، إلّا المتوغّلة في الإبهام، نحو (سوى، وغير)، فلو كان اسم الفاعل غير مضافٍ لفاعله، أو مفعوله، لكانت الإضافة محضة[1]، كما في قول الحطيئة[2]:

أَلْقَيْتَ كاسِبَهم فِي قَعْـرِ مُظْلِمةٍ فاغْفِرْ، عَلَيْكَ سلامُ اللهِ، يَا عُمَرُ

والتقدير: الذي يكسب لهم، لا الذي يكسبهم؛ أي ليس المقصود بـ(كاسبهم) أنه كسب لهم في المضيّ، ولا سيكسب لهم في الحال أو في المضيّ، ولا سيكسب لهم في الحال والاستقبال، إنما صار بمنزلة (والد)، كأنّه قال: ألقيت والدهم، ومن المعلوم أنّ (والد) لا يعمل كما لا يعمل (أب)، وربّما خُرِّج هذا على إضافة اسم الفاعل لغير مفعوله، وإنّما عومِل فعْلُه معاملةَ الفعل اللازم، الذي يتعدّى بحرف الجرّ. والخلاصة "أنّ اسم الفاعل العامل هو المذهوب به مذهب الزمان، فإنّ الذي لا يذهب به مذهبه يجري مجرى الأسماء الجامدة، فلا يعمل أصلاً"[3].

- **إزالة القبح، أو التجوُّز:**

ويظهر ذلك فيما مثّل به النحاة، نحو: "مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ"، والقبح يكمن في رفع لفظ (الوجه)؛ لخلوّ الصفة المشبّهة من ضمير الموصوف لفظًا، أمّا التجوّز، فيكون بنصب (الوجه)، من باب

(1) المبرّد، أبو العبَّاس محمَّد بن اليزيد (ت285هـ/898م)، *المقتضب*، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت، لبنان، 2010، ج4، ص288–289؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1804.

(2) سبق تخريجه من *الديوان*، وهو من شواهد أبي حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1804؛ ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت 778هـ/1377م)، *شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، القاهرة، 1428هـ، ج7، ص3183.

(3) ناظر الجيش، *شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، ج6، ص2718.

إعمال الوصف اللازم عملَ المتعدي[1]. وقد ذكر سيبويه أنّ حذف التنوين من الصفة المشبهة وإضافتها إلى معمولها هو الأحسن والأكثر؛ لأنّ الاسم المضاف يبقى نكرة سواء تُرِكَ التنوين والنون، أو ظهرا، وهذا يقوي أن الإضافة أحسن[2].

وممّا سبق يبدو أنّ التخفيف، وإزالة القبح، أو التجوز يكونان في الإضافة اللفظية، والتخفيف – كما سبق – يتأثر فيه رأس المركب الإضافي من حيث حذف التنوين أو النون، ويتأثر الجزء الآخر من حيث الرفع والنصب، تبعًا لمقتضى السياق والتركيب الإسنادي إذا ثبت التنوين أو النون، وقد يجرّ بعد حذفهما من الجزء الأول، وأمّا إزالة القبح، أو التجوز فلا يتأثر به الجزء الأول من الإضافة، وإنّما يكمن التغيّر في الجزء الثاني من حيث رفعه، أو نصبه، أو جرّه.

- **التذكير:**

ذكر النّحاة أنّه يجوز أن يُعطى المضاف ما للمضاف إليه من تذكير وتأنيث، إذا صَلُح حذف المضاف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه.

فقد يكتسب المضاف صفة التذكير من المضاف إليه؛ أي أنْ يُعامل الاسم المؤنّث معاملة الاسم المذكّر؛ لإضافته إليه، على أنْ يستقيم اللفظ والمعنى إذا حُذف المضاف، فيُستغنى بالمضاف إليه[3]، كما في قوله تعالى:{إِن رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ}[الأعراف:56] والشاهد إضافة (رحمة) إلى لفظ الجلالة (الله)، ثم أُخبر عن ذلك بما يدلّ على المذكَّر (قريب)، على اعتبار تذكير المسند، وجواز حذف المضاف (رحمة). وهنالك وجوه أخرى في تذكير (قريب) منها الحمل على المعنى، وهو أن الرحمة هنا بمعنى الغيث، فذكّر الخبر على معنى المبتدأ[4].

(1) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص477.

(2) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص194–195.

(3) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص102–104؛ ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص91–93.

(4) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص91–96،93، وفي هذه الآية وجوه كثيرة، ينظر حول ذلك: *مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى إِن رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ* لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبدالفتاح الحموز، ط1، دار عمّار، عمان، 1985.

وذكر أبو علي الفارسي أن هذا التأويل والتقدير في القرآن بعيد فاسد، وجوّزه في ضرورة الشعر[1]، ولعلّ ما يعزز مذهب أبي علي الفارسي ما قاله الروذراوي في روح المعاني "إنّ اكتساب التأنيث في المؤنث قد صحّ بكلام من يوثقُ به، وأمّا العكس فيحتاج إلى الشواهد، ومن ادعى الجواز فعليه البيان"[2]، وقد أفرد ابن الأنباري[3] باباً لهذه المسألة دوّن فيه عدّة شواهد، ويرى عبدالفتاح الحموز[4] أن اكتساب المضاف صفة التذكير من المضاف إليه أحقّ وأولى من اكتسابه صفة التأنيث؛ لأن التذكير أولى، والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه، فضلاً على أنّ التّذكير أصل، والتّأنيث فرع. ومن شواهد اكتساب المضاف (المونث) صفة التذكير من المضاف إليه (المذكر) قول الشاعر (من البسيط)[5]:

إِنارةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بَطَوْعِ هَوَى ... وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرا

الشاهد فيه أنه ذكر الخبر (مكسوف) بصيغة المذكر مع أنه خبر عن مؤنث (إنارة)؛ لأن المضاف (إنارة) قد اكتسب التذكير من المضاف إليه (العقل)، ومسوّغ ذلك أنه يمكن الاستغناء عنه بالوصف، فيقال: (العقل مكسوف بطوع الهوى).

- **التأنيث:**

يكتسب المضاف (المذكر) صفة التأنيث من المضاف إليه (المؤنث)، كما في قول العرب: "اجتمعت أهلُ اليمامة"[6]، وكقراءة مجاهد، وأبي رجاء، والحسن، وقتادة قولَه تعالى: {يَلْتَقِطهُ بَعْضُ السّيَارة}

(1) ابن هشام، *مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى إِن رَحْمَة اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ*، ص41.

(2) الألوسي، شهاب الدين (ت 1270هـ/1853م)، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تحقيق علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، ج4، ص381.

(3) الأنباري، أبو بكر (ت32هـ)، *المذكر والمؤنث*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، مراجعة رمضان عبدالتواب، القاهرة 1999، ج2، ص184.

(4) ينظر: ابن هشام، *مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى إِن رَحْمَة اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ*، حاشية ص47.

(5) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ/1499م)، *شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك*، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، ج3، ص107؛ العيني، بدر الدين (ت855هـ/1451م)، *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، ج2، ص528.

(6) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص53.

[يوسف:10]، بالتاء بدلا من الياء[1]، وليس أمر التأنيث مطلقًا، وإنما مقيّد بعدّة شروط: أنْ يُستغنى عن المضاف بالمضاف إليه، كما في قراءة الآية السابقة، وأنْ يكون المضاف جزءًا أو بعضًا من المضاف إليه في المعنى[2]، كقول الأعشى (من الطويل)[3]:

وتَشْرَقُ بالقــولِ الذي قدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدّمِ

فالشاهد فيه أنه أنث الفعل مع أن الفاعل (صدر) مذكر، والمسوّغ للتأنيث أنّ الاسم مضاف إلى مؤنث هو منه، فصدر القناة قناة، ولو لم يكن جزءًا منه لَما جازت الإضافة، ومثله قولهم: "ذهبت بعض أصابعه"، إذ يمكن الاستغناء بـ(أصابع) عن المضاف (بعض)، فتقول: "ذهبت أصابعه".

وأنكر سيبويه على سبيل التمثيل أنْ يقال: "ذهبتْ عبدُ أمّك"[4]؛ لأن العبد ليس جزءًا من الأم. ولا يشترطُ فيه أنْ يكون الجزء الأول في هذه الحال لفظ (بعض)، إذ قد يكون الحرف (من) مما يدلّ على البعضية، وليس صريحًا بلفظ (بعض)[5]، مثل" قطعت من أصابعه".

ومن شروط التأنيث أنْ يكون المضاف (كلّاً) للمضاف إليه[6]، حيث أجاز النحاة في لفظة(كل) مراعاة معناها ومراعاة لفظها، كما في قوله تعالى: {يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً} [آل عمران: 30]، وقول عنترة (من الكامل)[7]:

جادتْ عليه كلُّ عينٍ ثَرّة فتركْنَ كلّ حديقةٍ كالدِّرْهَمِ

حيث أنّث الفعل مع إسناده إلى لفظة (كلّ) لاكتسابها التأنيث من المضاف إليه (عين).

(1) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص51؛ النحاس، أبو جعفر (ت338هـ/949م)، *إعراب القرآن الكريم*، تحقيق زهير غازي زاهد، ط3، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص316؛ أبو حيان *البحر المحيط*، ج1، ص244؛ ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص87.

(2) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص87.

(3) الأعشى، ميمون بن قيس(ت7هـ/629م)، *الديوان*، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، 1980، ص202؛ أبو حيان، *البحر المحيط*، ج7، ص6؛ ابن جني، *الخصائص*، ج2، ص419.

(4) سيبويه، *الكتاب*، *ج1*، ص51.

(5) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص87.

(6) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص87.

(7) العبسي، عنترة بن عمرو بن شداد (ت14ق.هـ/ 608م)، *الديوان*، تحقيق محمد سعيد مَولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ت.)، ص137؛ ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص87.

ومن شروطه أيضاً أنْ يكون المضاف وصفاً في المعنى، للمضاف إليه، كما في قول العجاج[1] (من الرجز):

طولُ الليالي أسرعتْ في نقضي طَويْن طولي وطَويْن عَرْضي

والشاهد فيه تأنيث (طول)، بدليل تأنيث الضمير العائد عليه من الفعل (أسرعت)[2]؛ أي أنه ألحق الفعل تاء التأنيث حملًا على (الليالي) لا على (الطول).

والخلاصة أنّ علاقة اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير، أو التأنيث يُبرزها العنصر الإسناديّ (المسند)، ففي الجملة الفعلية يبرزها الفعل، وفي الجملة الاسمية يبرزها الخبر؛ لأنّ من شروطهما في بنية الجملتين الاسمية، والفعلية المطابقة، ما لم يكن هنالك مسوّغٌ لعدم المطابقة، وهذا الاكتساب شرطه الاستغناء عن المضاف، فإذا لم يصح الاستغناء عنه لفساد المعنى وجب مراعاة تأنيث المضاف وتذكيره، نحو: جاء غلام فاطمة، وجاءت خادمة زيدٍ.

- **الإلغاء:**

ومفادُه اعتبار الكلمة مزيدة ملغاة، من حيث المعنى، وقد يُلغى المضاف ويُعتدّ بالمضاف إليه، ويصبح المضاف حشواً، وسمّاه ابن مالك إضافة الملغى إلى المعتبر[3]، ومثاله قول لبيد (من الطويل)[4]:

إلى الحَولِ ثُمَّ اسْمُ السّلامِ عَلَيْكُما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ

والشاهد أن المضاف (اسم) جاء حشوًا في الكلام، حيث يمكن حذفه ولا يختل المعنى.

وكقول ذي الرُّمّة (من الطويل)[5]:

(1) سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص53.

(2) ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج3، ص87- 89، والبيت منسوب فيه للعجليّ.

(3) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص98-99.

(4) لبيد بن ربيعة، *الديوان*، اعتنى به حمدو طمّاس، ط1، دار المعرفة، بيروت، 2004، ص51؛ ابن جني، *الخصائص*، ج3، ص31؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص99؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص337؛ السيوطي، *الهمع*، ج4، ص277، ج5، ص349.

(5) ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت117هـ/735م)، *الديوان، شرح أبي نصر الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب*، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1982، ج2، ص1070؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص343.

تَدَاعَينَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِـــلاَمِ

والشاهد فيه أن المضاف (اسم) مقحم، والشيب حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب.

وأيضًا قول جميل بثينة (من الطويل)[1]:

ألا ليت أيامَ الصفاء جديدُ ودهرًا تولّى يا بثينَ يعود

وقول أميّة بن أبي الصّلت في ناقة صالح –عليه السلام– (من الخفيف)[2]:

فأتاها أُحَيْمِرٌ كأخِي السهـ (م) ـمِ بِزُجٍّ فقال: كوني عَقِيْرًا

والتقدير في البيت الأول: ثمّ السلام، وفي الثاني: ليت الصفاء، وفي الثالث: كالسهم.

وقد عدّه ابن جني من باب إضافة الاسم إلى مسمّاه[3]. وممّا ورد من النثر في إضافة (حيّ) الملغاة، قول العرب: "هذا حيُّ زيدٍ"، و"أتيتك وحيُّ فلان قائم"، و"حيُّ فلان شاهد"[4]، ومنه قولهم: "قالهنّ حيُّ رباحٍ"، والشاهد منقول بالسماع عن الأخفش، بأنّ أعرابيًّا أنشد أبياتًا، فقيل له: مَن قال هذه الأبيات؟ فقال: قالهنّ حيّ رباح؛ أيْ قالهنّ رباح[5]. ومثاله قول الشاعر (من الكامل)[6]:

يا قرُّ إنّ أباكِ حيُّ خويلدٍ قد كنتُ خائِفَه على الإحماقِ

والتقدير: إنّ أباك خويلد.

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص99. ورواية الديوان (ألا ليت ريعان الشباب جديد)، ينظر: جميل بن عبد الله بن مَعْمَر العُذْري (ت 82 هـ/701 م)، *الديوان*، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص15.

(2) ناظر الجيش، *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، ج7، ص3176؛ أمية بن أبي الصّلت (5هـ/626م)، *ديوانه*، قدم له وعلق حواشيه سيف الدين الكاتب، ومحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، ص43، رواية الديوان (بِعَضْبٍ).

(3) ابن جني، *الخصائص*، ج3، ص33.

(4) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص99.

(5) أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1809.

(6) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص100؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1809؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص321، والبيت مختلف في نسبته، فقيل هو لجبار بن أبي سلمى، ومنسوب في الخزانة لأبي زيد.

وممّا يدلّ على إلغائه أنّ الإخبار يكون بمطابقة المضاف إليه؛ مع أنّ لفظ (حيّ) ممّا يقع على المذكر والمؤنث، ولكن يوافق الخبر الجزءَ الثاني، فلا يقال على سبيل المثال: "حيّ فلانة شاهد"[1]، ومّن ذهب إلى زيادته الزمخشري، مشيرًا إلى أنّ دخوله وخروجه سواء، وروي عن العرب أنّ الإخبار عندهم بالمطابقة، كقولهم: "حيّ فلانة شاهد"[2]. كما تستعمل هذه اللفظة في التأكيد، وتكون بمعنى: ذاته، وعينه، وإنْ كان ما يليها ميتًا، بعد أنْ كان معناها ضدّ الميّت، ولا يُقصد بها القبيلة، إذ لا يقال: حيّ تميم بمعنى: قبيلة تميم[3].

وما زالت هذه اللفظة مستخدمة في بعض البيئات الأردنية، حيث سمعنا من بعض كبار السن، وهم يروون قصصًا وأخبارًا حدثت في الماضي لأناس أموات، يقولون:" كان حي فلان ....، وحي فلانة..." بإقحام لفظة (حي)، وفي شمال الأردن تستعمل مؤنثة، يقولون: "كانت حياة فلان ....، وحياة فلانة...".

ويمكن القول إنّ المضاف قد يأتي ملغًى للإضافة، في نحو السياقات السابقة، إذْ لو أُفرد اللفظ وحده، أو استعمل في موطن آخر، لأدّى دلالة لفظية، ومعنوية معًا، ولم يكن سبيلٌ لإلغائه، كما أنّ ما تضاف إليه لو كان معتدًّا به للزم اجتماع معرفتَينِ، على معرَّف واحد، وهو ممنوع كما يقول ابن مالك، وما أفضى للممنوع فهو ممنوع[4].

- **حذف التاء:**

تشتمل بعض المصادر الصريحة على التاء المربوطة، أيًّا كان ضرب التاء، من حيث الأصل، أو الزيادة، أو التعويض، وقد تُحذف هذه التاء إنْ لم يؤدِّ حذفها التباس مذكر بمؤنث؛ لأنّ حذفها قد يؤدي إلى اللبس، كحذف التاء من (ابنة)، أو أنْ يلتبس مفرد بجمع، نحو: تاء تمرة، ونخلة[5]، ومن شواهد حذفها نحو ما في قوله تعالى:{وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ} [الأنبياء:73]، ولا يكون ذلك إلا في الإضافة،

(1) الزمخشري، *المفصّل*، ص145-146؛ البغدادي، *الخزانة*، ج4، ص322.
(2) البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص320-321.
(3) البغدادي، *خزانة الأدب*، ج4، ص320-321.
(4) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص101.
(5) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص90؛ الأشموني، *شرح الألفية*، 3، ص368-369؛ حسان، تمام، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ط5، عالم الكتب، بيروت، 1427هـ/2006م، ص238.

إذ لا يقال: (إقام) بدلا من (إقامة)، في غير الإضافة[1]، وكذلك قوله تعالى: {وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ} [الروم:3]، والشاهد حذف التاء من (غلبة)؛ لأنّ المصدر بالتاء في الأصل، كما ذكر الفراء. ومن المشهور الكثير تداولُ قولهم في الشعر، والنثر: "ليت شعري"، و(شِعْرِي) مصدر مضاف، فعلُه: (شَعَرَ)، وصورته بغير إضافة (شِعْرة)، كفِطْنة ودِرْية، وليس المقصود به المصدر الدّال على الهيئة، وكذلك قولهم: "ذهب بعُذرتها"، وأيضًا قالوا: "هو أبو عُذْرِها"، بحذف التاء، ومجيئها بالحذف أكثر، وتبع الفارسيُّ سيبويه في أنّ التاء إنّما حُذفت مع الإضافة للكثرة[2].

ومن أمثلة ذلك في الشعر، قول النابغة الجَعْدي (من المنسرح)[3]:

إِنَّكَ أَنْتَ المَحْزُونُ فِي أَثَرِ الْـ (م) حَيّ، فإِنْ تَنْوِ نِيَّهُم تُقِمِ

والتقدير: تنوِ نيّتهم بالتاء.

وآخر للفضل بن عبّاس (من البسيط):

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْصَرَمُوا وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذي وَعَدُوا

أي: عِدَة الأمر الذي وعدوه[4].

ويمكن القول إن اكتساب المضاف حذف التاء من المضاف إليه جائز إذا أُمِنَ اللبس.

- **امتناع الترخيم:**

الترخيم لغة[5]: التسهيل، وصوت رخيم؛ أي ليّن سهل، وأمّا اصطلاحًا[6]: فهو حذف آخر الاسم المنادى تخفيفاً، ولا يُرخّم كلّ منادى في اللغة؛ لأنّ المرخّمات مقيّدة بشروط محدّدة، وممّا لا يُرخّم الاسم المضاف؛ إذ لو رُخِّم لَرُخِّم آخره، أو آخر المضاف إليه، ولو رُخِّم آخر المضاف إليه لم يكن الترخيم في

(1) الفراء، *معاني القرآن*، ج2، ص319؛ العسكري، أبو هلال (ت395هـ/1004م)، *الوجوه والنظائر*، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص63؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص91؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج4، ص1801.

(2) سيبويه، *الكتاب*، ج4، ص44؛ الفارسي، *الحجة للقرّاء السبعة*، ج1، ص262.

(3) الجعدي، النابغة (65هـ/684م)، *الديوان*، تحقيق واضح الصمد، ط1، دار صادر، بيروت، 1998، ص156.

(4) الفراء، *معاني القرآن*، ج2، ص319؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص90.

(5) ابن منظور، *لسان العرب*، مادة رخم.

(6) التهانوي، محمد بن علي (ت1158هـ/1745م)، *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م، ج1، ص419، الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ج3، ص164.

آخر المنادى، لأنّ المضاف إليه ليس من المنادى لفظًا، إذ إنّ المنادى هو المضاف، لا المضاف إليه[1].

وقد اختلف النحاة في ترخيم المضاف إليه؛ بسبب الإضافة، إذ منعه البصريون، وأجازه الكوفيون؛ من خلال الحذف من المضاف إليه، كما في قول زهير بن أبي سلمى (من الطويل)[2]:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

والتقدير: يا آل عكرمة، إلّا أنّ المضاف إليه جاء بحذف التاء، وقد عدّه سيبويه من باب الترخيم الواقع ضرورة في غير النداء[3].

وآخر (من الطويل)[4]:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِبُ

والتقدير: يا أبا عروة، وحجة الكوفيين أنّ النداء لم يؤثر في المضاف البناءَ، كما يؤثّر في المفرد، وعندما انتفى تأثير البناء منه جاز الترخيم، ولعل ما ذهب إليه البصريون أرجح؛ لأنّ المضاف إليه ليس من لفظ المنادى، وحملوا شواهد الكوفيين على الضرورة، وأحيانًا على اختلاف الرواية[5].

وينحصرُ امتناع الترخيم في الإضافة عند مَن منعها في الأسماء المركّبة تركيبًا إضافيًّا، نحو: عبد الله، وصلاح الدين، وأمّا المركبة مزجيًّا نحو: (بعلبك، وحضرموت)، وعدديًّا، نحو: (خمسة عشر)، وإسناديًّا، نحو: (تأبّط شرًّا) فتُرخَّم بحذف الجزء الثاني دون خلافٍ بين النحاة[6]. وكما في قول العينيّ: "إذا كان التركيبُ تركيبَ إضافة امتنع ترخيمه على الأصح، وإنْ لم يكن تركيبَ إضافةٍ جاز مطلقًا"، وممّا

(1) الأزهري، *شرح التصريح*، ج3، ص604-605.

(2) سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص269-271؛ زهير بن أبي سُلمى (609م) ، *الديوان*، شرح وتقديم علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص57؛ الأنباري، الإنصاف، ج1، مسألة (48)، ص347.

(3) الأنباري، *الإنصاف*، ج1، مسألة (48)، ص348؛ العيني، *المقاصد النحوية*، ج3، ص271.

(4) البيت بلا نسبة في المصادر النحوية، انظر: الأنباري، *الإنصاف*، ج1، ص348.

(5) العكبري، أبو البقاء (ت616هـ/1219م)، *شرح ديوان المتنبي*، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ج4، ص12.

(6) سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص240؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص279-280.

يلحق بالمضاف الشبيهُ بالمضاف[1]، نحو: يا صاعدًا جبلًا، والعلّة في ذلك أنّ المضاف قد جرى على الأصل؛ لأنّ الأصل في المرخَّم أنْ يكون معرفة[2]، وربّما ما يمنع ترخيمَه أنَّ المضاف لم يكن مبنيًّا حتّى يُرخَّم؛ لعلّة أنّ المرخّم ينبغي أنْ يكون مفردًا.

الخاتمة:

بعد دراسة الدلالات والمعاني اللغوية التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- تشكّل الإضافة نمطًا توليديًا دلاليًا في الأبنية والتراكيب اللغوية، ونتج عن شدة تلازم المضاف بالمضاف إليه دلالات جديدة بسبب تأثّر أحد طرفي التركيب الإضافي بالآخر، وكان للسياق دور بارز في الكشف عن تلك الدلالات والمعاني، ولولاه لبقيت تراكيب الإضافة قوالب جامدة، كما أنّ تراكيب الإضافة تسهم في تماسك النصّ وترابطه.
- تتمركز بؤرة التركيب الإضافي حول جانبين: أحدهما رئيس يتمثل في التعريف والتخصيص، والآخر فرع يفهم من خلال السياق اللغوي، فيؤدي معاني نحوية وبلاغية.
- إن المعاني والدلالات التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه لا تبرز أحيانًا من خلال التركيب الإضافي وحده، بل من خلال القرائن المقامية والسياقية التي يرد فيها التركيب الإضافي، ولذلك لم يقتصر اهتمام النحاة في باب الإضافة على الجانب التركيبي الإعرابي، بل تناول البعد الدلالي لتلك التراكيب، فكانت أنظار النحاة لتراكيب الإضافة نظرة شمولية.
- قد تحتمل تراكيب الإضافة معاني متعددة تتوقف على نيّة المتكلم وقصده، نحو بناء الظرف (قبل) و(بعد) على الضم وإعرابهما، فالأمر متوقّف على نية المتكلم في خذف المضاف لفظًا، أو لفظًا ومعنًى، وكذلك مسألة القلة والكثرة التي يكتسبها المضاف متوقفة على السياق ونية المتكلم.

(1) العينيّ، *المقاصد النحوية*، ج3، ص266.

(2) سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص240؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج3، ص279-280.

- كشفت الدراسة عن أن المضاف يكتسب من المضاف إليه خمسة وعشرين معنًى دلاليًّا ولغويًّا، وهو ما تفردت به هذه الدراسة عن غيرها، وتمثّل هذا الاكتساب في ثلاثة جوانب: دلالي، ونحوي، وشكلي.
- لا قيمة لخلاف النحاة في بناء الظروف المضافة وإعرابها؛ لأنّ الاستعمال التداولي جوّز الوجهين.

المصادر والمراجع

الأخفش الأوسط، أبو الحسن (ت215هـ/830م)، *معاني القرآن*، تحقيق هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ/ 1499م)، *شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك*، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، (د.ت.).

الأستراباذي، رضي الدين (ت686هـ/ 1287م)، *شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي*، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين (ت929هـ/1522م)، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى البابا الحلبي وأولاده بمصر (1363هـ/1944).

الأعشى، ميمون بن قيس (ت7هـ/629م)، *الديوان*، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، 1980.

الألوسي، شهاب الدين(1270هـ/1853م)، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تحقيق علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد (ت577هـ/ 1181م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث العربي، مصر، 1961.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد (ت577هـ/ 1181م)، *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق بركات يوسف هَبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، (د.ت.).

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ/939م)، *المذكر والمؤنث*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، مراجعة رمضان عبدالتواب، القاهرة، 1999.

الأنصاري، حسان بن ثابت، *ديوانه*، شرح يوسف عيد، ط1، دار الجيل، بيروت، 1992.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ/870م)، *صحيح البخاري*، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، بيروت، 2002.

ابن بطَّال، أبو الحسن علي (ت 449هـ/1057م)، *شرح صحيح البخارى*، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط 2، مكتبة الرشد، الرياض، 2003.

البغدادي، عبدالقادر (1093هـ/1682م)، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.

التهانوي، محمد بن علي (ت1158هـ/1745م)، *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996.

التوحيدي، أبو حيّان (ت 414هـ/1023م)، *البصائر والذخائر*، تحقيق وداد القاضي، ط1، دار صادر، بيروت، 1998.

الجرجاني، عبدالقاهر (ت 471هـ/1078م)، *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق كاظم بحر المرجا، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1982.

الجعدي، النابغة (ت65هـ/684م)، *ديوانه*، تحقيق واضح الصمد، ط1، دار صادر، بيروت، 1998.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ/1001م)، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ/1001م)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها*، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999.

الجَوجَري، شمس الدين محمد (ت 889هـ/1484م)، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ط1، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2004.

الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، *فتح رب البرية في شرح نظم* الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبِّ القلاوي الشنقيطي)، ط1، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 2010.

حسان، تمام (ت1432هـ/2011م) *اللغة العربية معناها ومبناها*، ط5، عالم الكتب، بيروت، 2006.

حسن، عباس، *النحو الوافي* (ت 1398هـ/1977م)، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1966.

الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك بن عبس ابن *ديوانه برواية شرح أبي الحسن السكري*، تحقيق أحمد أمين الشنقيطي، مطبعة التقدم محمد علي بمصر، (د.ت.).

أبو حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسي (745هـ/ 1344م)، *ارتشاف الضَّرب من لسان العرب*، تحقيق رجب عثمان محمَّد، ومراجعة رمضان عبد التوَّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.

أبو حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسي (745هـ/ 1344م)، *البحر المحيط*، بعناية عرفان العَشّا حسّونة، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 2005.

الخطيب، عبداللطيف، *معجم القراءات القرآنية*، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2002.

ابن خفاجة،أبو إسحق إبراهيم (ت533هـ/1138م)، الديوان، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، (د.ت.).

الذبياني، النابغة،(ت 18 ق.هـ/605م) *الديوان*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، (د.ت.).

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت117هـ/735م)، *الديوان*، شرح أبي نصر الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1982.

ابن أبي ربيعة، عمر (ت93هـ/711م)، *الديوان*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مكتبة السعادة، القاهرة، 1952.

الرّعيني، محمد بن محمد الشهير بالحَطّاب،(954هـ/1547م)، *الكواكب الدريّة، شرح محمد بن أحمد ابن عبد الباري الأهدل*، تحقيق عبدالله يحيى الشُّعبي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ/923م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988.

الزحيليّ، وهبة، *التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج*، ط11، دار الفكر، دمشق، 2011.

الزمخشري، جار الله (ت538هـ/1143م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.

زهير بن أبي سُلمى (609م) ، *الديوان*، شرح وتقديم علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.

ابن السراج، أبو بكر(ت 316هـ/928م)، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1.

السكري، أبو سعيد (ت275هـ/888م)، *شرح أشعار الهذليين*، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

السمين الحلبي، أبو العباس(ت 756هـ/1355م)، *الدرّ المصون في علوم الكتاب*، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د.ت.).

السهيليّ، أبو القاسم (ت581هـ/1185م)، *نتائج الفكر*، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط، دار الاعتصام، 1984.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004.

السيوطي، جلال الدين (ت911هـ/1505م)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979.

الشنقيطي، أحمد بن أمين (ت1331هـ/1913م)، *الدرر اللوامع*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ/1791م)، حاشية *الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.

ابن أبي الصّلت، أمية (ت 5هـ/626م)، *الديوان*، قدم له وعلق حواشيه سيف الدين الكاتب، ومحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت.).

الضامن، حاتم صالح، "شعر سويد بن كراع العُكليّ"، *المورد*، المجلد8، العدد1، ربيع الأول 1979م.

العامري، لبيد بن ربيعة (ت41هـ/661م)، *الديوان*، تحقيق إحسان عباس، التراث العربي، الكويت، 1962.

عبيدات، محمود مبارك، "ظاهرة التعريف والتنكير في ضوء اللسانيات التواصلية"، *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، م 42، ع94، 2018.

العذري، جميل بن عبد الله بن مَعْمر (ت82 هـ/701م)، *الديوان*، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

العسكري، أبو هلال (ت395هـ/1004م)، *الوجوه والنظائر*، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت.).

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن (ت669هـ/1270م)، *شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)*، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1999.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن (ت669هـ/1270م)، *المقرّب*، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

عضيمة، محمد عبد الخالق، *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، دار الحديث، القاهرة، 2004.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769هـ/1367م)، *شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك*، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مكتبة الهداية، أربيل، (د.ت.).

العكبري، أبو البقاء (ت 616هـ/1219م)، *شرح ديوان المتنبي*، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت.).

اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995.

العبسي، عنترة بن عمرو بن شداد (ت 14ق.هـ/ 608م)، *الديوان*، تحقيق محمد سعيد مَولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ت.).

عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبدالعال سالم، *معجم القراءات القرآنية*، ط1، انتشارات أسوه، إيران، 1991.

العيني، بدر الدين(ت855هـ/1451م)، *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005.

الغلاييني، مصطفى (ت1364هـ/1944م)، *جامع الدروس العربية*، ط28، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1993.

الفارسي، أبو علي (ت377هـ/987م)، *الحجة للقرّاء السبعة*، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودقّقه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث، بيروت، 1993.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت207هـ/822م)، *معاني القرآن*، تحقيق محمد علي النجار، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت.).

الفهري، عبدالقادر الفاسي، *اللسانيات واللغة العربية*، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، 1985.

الكلابي، مكي محيي عيدان وذاح، محمد صلال، وعلوان، شاكر صاحب، "الإضافة في العربية، دراسة تركيبية دلالية"، *مجلة جامعة كربلاء العلمية*، المجلد7، العدد2، إنساني، 2009.

الكلبي، جرير بن عطية (ت 110 هـ/ 728م)، *الديوان بشرح محمد بن حبيب*، تحقيق نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة،(د.ت.).

الكندي، امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث (106ق.هـ/540م)، *الديوان*، ضبطه وصححه مصطفى عبد الشافي، ط5، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت 672هـ/1273م)، *شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)*، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيّد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.

شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، الرياض، (د.ت.).

المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ/898م)، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، 1994.

المُجَاشِعِي، علي بن فَضَّال (ت 479هـ/1086م)، *النكت في القرآن الكريم*، تحقيق عبد الله عبدالقادر الطويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

مجنون ليلي، قيس بن الملوح (ت24هـ/644م)، *الديوان*، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق يسرى عبدالغني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.

ابن منظور، جمال الدين (ت711هـ/1311م)، *لسان العرب*، ط3، دار صادر، بيروت، (د.ت.).

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد بن إبراهيم النيسابوري (ت518هـ/1124م)، *مجمع الأمثال*، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1998.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت 778هـ/1377م)، *شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، ط1، دار السلام، القاهرة، 1998.

ابن الناظم، بدر الدين محمد (ت 686 هـ/ 1287م)، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 2000.

النحاس، أبو جعفر (ت338هـ/949م)، *إعراب القرآن الكريم*، تحقيق زهير غازي زاهد، ط3، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.).

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، (ت761هـ/1359م)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2004.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، (ت761هـ/1359م)، *شرح قطر الندى وبلّ الصدى*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2012.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، (ت761هـ/1359م)، *مسألة الحكمة في تنكير قريب في قوله تعالى إِن رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ*، تحقيق عبدالفتاح الحموز، ط1، دار عمّار، عمان، 1985.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985.

ابن يعيش، موفق الدين (ت643هـ/1245م)، *شرح المفصل*، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.

References

Al-Āanbārī, Abū al-Barakāt ʿAbd al-Rḥman bin Muḥammad (d. 577A.H./ 1181A.D.), *al-Inṣāf fī Msāʾil al-Khilāf*, edited by Muḥammad Mḥuyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Ṭalāʾiʿ, Egypt, 1961.

Al-Āanbārī, Abū al-Barakāt ʿAbd al-Rḥman bin Muḥammad (d. 577A.H./ 1181A.D.), *al-Bayān fī Ġrīb Iʿrāb al-Qrʾān*, edited by Barkāt Yūsuf Hbūd, Dār al- Ārqam bin abī a - Ārqam, Beirut, (d.n.).

Al-Aanbārī, Abū Bakr. Muhammad bin al-Qāsim(d. 328A.H./ 939A.D.), *al-Muḏakar wa al-Lmuʾnnaṯ*, edited by Muḥammad ʿAbd al-Khālq ʿ Aḍīmah, reviwed by Rmḍān ʿAbd al-Tawwāb, Cairo, 1999.

ʿAbbās, Ḥasan (d. 1398 A.H./ 1977A.D.), *al-Naḥw al-Wāfī,* 3rd edition, Dār al-Mʿārif, Cairo, 1966.

Ibn Abī al-Ṣalt, Umayyah (d.5A.H./626A.D.), *Dīwān Umayya Ibn Abī al-Ṣalt*, Umayyah, edited by Sayf al-Dīn al-Kātib and Muḥammad ʿIṣām al-Kātib, Mnšūrāt Dār Maktabat al-Ḥayat, Beirut, (d.n.).

Ibn Abī Rbīʿah, ʿUmar (d.93A.H./711A.D.), *Dīwān ʿUmar bin abī Rbīʿah*, edited by Muḥammad Mḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥmīd, 1st edition, Maktabat al-Saʿādah, Eygpt, 1952.

Ibn Abī Sulmā, Zuhayr, (d. 609 A.D.), *Dīwān Zuhayr Ibn Abī Sulmā*, explaining and produced by ʿAlī Ḥasan Fāʿūr, 1st edition, Dār al-Kitāb al-ʿLmiyya, Beirut,1988.

Al-ʿAbsī,ʿAntara bin Shadād (d.14 A.H./608 A.D.), *al-Dīwān*, edited by Muḥammad Saʿīd Mūlawī, al-Maktab al-Islāmī, (d.n.).

Al-Akhfash al-Aūsaṭ, Abū al-Ḥasan (d. 215 A.H./ 830A.D.), *Mʿānī al-Qrʾān*, edited by Hudā Maḥamūd Qarrāʿa, 1st edition, Maktabat al-Khānğī, Cairo, 1990.

Al-Ālūsī, Šhiāb al-Dīn (d. 1270 A.H./ 1853A.D.), *Rūḥ al-Mʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa al-Sabʿ al-Mathānī*, edited by ʿAlī ʿAbd al-Bārī ʿAṭiyyah, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1995.

Al-ʿĀmirī, Labīd bin Rbīʿah (d. 41 A.H./ 661A.D.), *Dīwān Labīd bin Rbīʿah al-ʿĀmirī*, edited by Iḥsān ʿAbbās, al-Turāth al-ʿArbī , Kuwait, 1962.

Al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Muḥammad bin Yūsuf (d.745 A.H./1344 A.D.), *Irtishāf al- Ḍarb min Lisān al-ʻArab*, edited by Rajab ʻUthmān Muḥammad, 1st editon, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1998.

Al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Muḥammad bin Yūsuf (d.745 A.H./1344 A.D.), *al-Baḥr al-Muḥīṭ*, edited by ʿIrfān al-ʿAshshā Ḥasūnah, Reviewed by Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fikr, Beirut, 2005.

Al-Ānṣārī, Ḥassān bin Ṯābit, *Dīwān Ḥassān bin Ṯābit al-Ānṣārī* , explaning Yūsuf ʿĪd, 1st edition, Dār al-Ǧīl, Beirut, 1992.

Ibn ʿAqīl, ʿAbd Allāh bin ʿAbd al-Rḥman (d.769A.H./1367A.D.*), Sharḥ Ibn ʿAqīl li al-Fīyyat Ibn Mālk*, edited by Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥmīd, Maktabat al-Ḥadīth, Erbil. (d.n.)

Al-Āʿšā, Mīmūn bin Qays (d. 7A.H./ 629A.D.), *Dīwān al-Āʿšā Mīmūn bin Qays*, edited Fawzī ʿAṭawi, Dār Ṣaʿb , Beirut, 1980.

Ibn ʿAṣfūr, Abū al-Ḥasan ʿAlī bin al-Mūʾmin (d. 669A.H./ 1270A.D.), *Sharḥ Gumal al-Zajjājī (al-Sharḥ al-Kabīr),* edited Ṣāḥb abū Janāḥ, 1st edition, ʻĀlam al-Kutub, Beriut, 1999.

Al-ʿAskrī, Abū Hilāl (d. 395 A.H./ 1004A.D.), *al-Ūjūh wa al-Naẓāʾir*, Maktabat al-Ṯhaqāfah al-Dīniyyah, Cairo, (d.n.).

Al-ʿAskrī, Abū Sʿīd, (d. 275 A.H./ 888A.D.), *Šrḥ Ašʿār al-Huḏalyīn*, edited by ʿAbd al-Satār Aḥmad Frāj, reviewed by Maḥmūd Muḥammad Šākir, Maṭbaʿt al-Madnī, Cairo, (d.n.).

Al-Āšmūnī, Abū al-Ḥasan ʿAlī Nūr al-Dīn (d. 929 A.H./ 1522A.D.), *Šarḥ al-Āšmūnī ʿalā Ālfiyyat Ibn Mālk, al-Musammā Manhaj al-Sālk Ii Ālfiyyat Ibn Mālk*, edited by Muḥamad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Maṭbaʿat Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī wa Awlāduh In Eygpt , 1944.

Al-Āstrābāḏī, Raḍī al-Dīn (d. 686 A.H./ 1287A.D.), *Šarḥ Šāfīt Ibn al-Ḥāǧib, mʿ Šarḥ Šwāhdh al-Baġdādī*, edited by Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Mḥammad al-Zqzāf, Mḥammad Mḥuyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, 2nd edition, Dār al-Kutub al-ʿlmiyya, Beirut, 1982.

Al-ʿAynī, Badr al-Dīn (d. 855 A.H./ 1451A.D.), *al-Maqāṣd al-Nḥwiyya fī Šarḥ Šwāhid Šurūḥ al-al-Alfiyyah***,** edited by Muḥammad Bāsl ʿUūn al-Sūd, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 2005.

Al-Azharī, Khālid bin ʿAbd al-AIlāh (d. 905 A.H./ 1499A.D.), *Šarḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ ʿalā Alfiyyat Ibn Mālk*, edited by Aḥmad al-Sayid Sayid Aḥmad, reviewed by Ismāʿīl ʿAbd al-Jawād ʿAbd al-Ghanī, al-Maktabah al-Tawfīqiyyah, (d.n.).

Al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir, (d. 1093 A.H./ 1682A.D.), *Khizānt al- Ādab wa Lub Lubāb Lisān al-ʿArab*, edited by ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, 4th edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1997.

Ibn Baṭṭāl, Abū al-Ḥasn ʿAlī (d. 449 A.H. / 1057A.D.), *Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bkhārī*, edited by Abū Tamīm Yāsr bin Ibrāhīm, 2nd edition, Maktabat al-Rushid, al-Riyāḍ, 2003.

Al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismāʿīl, (d. 256 A.H./ 870A.D.), *Ṣḥīḥ al-Bẖārī*, edited by Muḥammad Zuhayr bin Nāṣr al-Nāṣr, 1st edition, Dār Ṭūq al-Njāt, 2002.

Al-Ḍāmin, Ḥātim Ṣāliḥ, "Šiʿr Suwayd bin Krāʿ al-ʿUklī", *al-Mawrid*, vol. 8, no. 1, 1979.

Dhū al-Rūmma Ghayīlān bin ʿUqba (d. 117 A.H./ 735 A.D.), *al-Dīwān, Sharḥ abī Naṣr al-Bāhilī, Rwāīẗ abī al-ʿAbbās Thaʿlab*, edited by ʿAbd al-Qudūs Abū Ṣālḥ, 2nd edition, Mu`sasat al-Imān, Beirut, 1982.

Al-Ḍibyānī, al-Nābighah (d.605A.D.), *Dīwān al-Nābighah al-Ḍibyānī*, edited by Muḥammad abū al-Faḍl Ibrāhīm, 2nd edition, Dār al-Mʿārif, Cairo, (d.n.).

Al-Farrāʾ, Abū Zakariyyā Yaḥyā bin Zīyād (d. 207 A.H./ 822A.D.), *Mʿānī al-Qrʾān*, edited by Muḥammad ʿAlī al-Najār, 1st edition, al-Dār al-Miṣriyyah li al-Taʾlīf wa al-Tarjamah, (d.n.).

Al-Fārsī, Abū ʿAlī (d. 377 A.H./ 987A.D.), *al-Ḥijjah li al-Qurrāʾ al-Sabʿah*, edited by Badr al-Dīn Qahwajī and Bašīr Juwaijābī, reviewed by ʿAbd al-ʿAzīz Rbāḥ and Aḥmad Yūsuf al-Daqāq, 2nd edition, Dār al-Mʾamūn li al-Turāṯ, Beirut, 1993.

Al-Fihrī, ʿAbd al-Qādir al-Fāsī, *al-Lisāniyyāt wa al-Lughah al-ʿArbiyya*, 1st edition, Dār Tūbqāl, Casablanca, 1985

Al-Ghalāyīnī, Muṣṭafā (d. 1364 A.H./ 1944A.D.), *Jāmiʿ al-Durūs al-ʿArabiyyah*, 28th edition, al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Sidon, Beirut, 1993.

Hassān, Tammām (d. 1432 A.H /2011A.D.), *al-Lughat al-ʿArabiyya, Maʿnāhā wa Mabnāhā*, 5th edition, ‘Ālam al-Kutub, Beirut, 2006.

Al-Ḥāzmī, Aḥmad bin ʿUmar bin Msāʿid, *Fatḥ Rab al-Bariyya fī Šarḥ Naẓm al-Iğrūmiyyah (Naẓm al-Iğrūmiyyah li Muḥammad bin Abin al-Qlāwī al-Šanqīṭī),* 1st edition, Maktabat al-Asadī, Makkah al-Mukarramah, 2010.

Ibn Hishām, Gamāl al-Dīn al-Anṣārī, (d. 761 A.H./ 1359A.D.), *Awḍaḥ al-Msālk ilā al-Fiyyat Ibn Mālk,* edited by Muḥammd Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Ṭalāʾiʿ, 2004.

Ibn Hishām, Gamāl al-Dīn al-Anṣārī (d. 761A.H./ 1359A.D.), *Masʾalat al-Ḥikmah fī Taḍkīr Qarīb fī Qawlihi Taʿālah Innah Raḥmat Allāh Qarībun min al-Muḥsinin,* edited by ʻAbd al-Fattāḥ al-Ḥumūz, Dār ʻAmmār, Amman, 1985.

Ibn Hishām, Gamāl al-Dīn al-Anṣārī, (d. 761 A.H./ 1359A.D.), *Muġnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb*, edited by Māzin al-Mubārk and Muḥammad ʿAlī Ḥamd Allāh, 6th edition, Dār al-Fikr, Damascus, 1985.

Ibn Hishām, Gamāl al-Dīn al-Anṣārī (d. 761A.H./ 1359A.D.), *Šariḥ Qaṭr al-Ndā wa ballu al-Ṣadā*, edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʿAṣriyya, Sidon, Beirut, 2012.

Al-Ḥutayaʾh, Jarwal bin Āūs bin Mālk, *Dīwān al-Ḥutayah, Šarḥ abī al-Ḥasan al-Sukarī*, edited by Aḥmad Amīn al-Šanqīṭī, Maṭbaʿat al-Taqaddum, Egypt, (d.n.).

Al-Jaʿdī, al-Nābighah (d. 65A.H./ 684A.D.), *Dīwān al-Nābighah al-Jaʿdī*, edited by Wāḍiḥ al-Ṣamad, 1st edition, Dār Ṣādir, Beirut, 1998.

Al-Jawjarī, Šamis al-Dīn Muḥammad (d. 889 A.H./ 1484A.D.), *Šarḥ Šuḏūr al-Ḏhahab fī Mʿrifat Kalām al-ʿArb*, edited by Nawwāf bin Ğazāʾ al-Ḥāriṯī, 1st edition, the Deanship of Scientific Research, Islamic University, al-Madīnah al-Munawwarah, 2004.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUṯmān (d.392 A.H./ 1001A.D.), *Ālḫṣāʾiṣ,* edited by Muḥammad ʿAlī al-Njār, 4th edition, Dār al-Šuʾūn al-Ṯaqāfiyya al-ʿĀmah, Baghdad, 1990.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUṯmān (d.392A.H./ 1001A.D.), *al-Muḥtasib fī Tabyīn Ūjūh Šwāḏ al-Qirāʾāt wa al-Īḍāḥ ʿAnhā, Wazārt al-Awqāf,* al-Majlis al-Aʿlā li al-Shuʾūn al-Islāmiyya, 1999.

Al-Jurjānī, ʿAbd al-Qlāhir (d. 471A.H./ 1078A.D.), *al-Muqtaṣid fī Šarḥ al-Īḍāḥ*, edited by Kāẓim Baḥr al-Marjā, Dār al-Rašīd, Ūzārẗ al-Ṯhaqāfah wa al-Iʿlām, Baghdad, 1982.

Al-Kalbī, Jarīr bin ʿAṭiyya (d. 110 A.H./ 728 A.D.), *al-Dīwān, bi Sharḥ Muḥammad bin Ḥabīb*, edited by Nʿmān Muḥammad Amīn, 3rd edition, Dār Al-Mʿārif, Cairo, (d.n.).

Ibn Khafāja, Abū Isḥāq Ibrāhīm (d. 533 A.H./1138 A.D.) *al-Dīwān*, edited by ʻUmar Fārūq al-Ṭabbāʿ, Dār al-Qalm, Beirut. (d.n.).

Al-Khaṭīb, ʿAbd al-Laṭīf, *Muʿjam al-Qirāʾāt al-Qurʾāniyyah*, 1st edition, Dār Saʿd al-Dīn, Damascus, 2002.

Al-Kilābī, Makī Muḥyī ʿĪdān, Waḏḏāḥ, Muḥammad Ṣallāl, and ʿAlwān, Šākir Ṣāḥib, "Āal-Iḍāfah fī al-ʿArbiyyah, Dirāsah Tarkībiyyah Dalāliyyah", *Journal of kerbala University (humanity),* vol 7, no 2, 2009.

Al-Kindī, Imrūʾ al-Qays bin Ḥujr bin al-Ḥārth (d.106BH./540 A.D.), *Dīwān Imrīʾ al-Qays*, edited by Muṣṭafā ʿAbd al-Shāfī, 5th edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2004.

Ibn Mālk, Jamāl al-Dīn Muḥammad bin ʿAbd Allāh (d. 672A.H./ 1273A.D.), *Šarḥ al-Tashīl (Tashīl al-Fawāʾid wa Takmīl al-Mqāṣid)*, edited by Muḥammamd ʿAbd al-Qādir ʿAṭā and Ṭāriq Fatḥī al-Sayyid, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 2001.

Ibn Mālk, Jamāl al-Dīn Muḥammad bin ʿAbd Allāh (d. 672A.H./ 1273A.D.), *Šarḥ al-Kāfiyah al-Šāfiyah*, edited by ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ and ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 2000.

Ibn Mālk, Jamāl al-Dīn Muḥammad bin ʿAbd Allāh (d. 672A.H./ 1273A.D.), *Šarḥ al-Kāfiyah al-Šāfiyah*, edited by ʿAbd al-Munʿim Aḥmad Ḥarīrī, Dār al-Mʾāmūn li al-Turāth, Alriyadh, (d.n.).

Al-Maydānī, Abū al-Faḍl Aḥmad bin Muḥammad bin Ibrāhīm al-Nīsābūrī, (d. 518 A.H./ 1124A.D.), *Majmaʿ al-Āmthāl*, edited by Maḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Beirut, 1998.

Mjnūn Laylā, Qays bin al-Mulawwaḥ (d. 24 A.H./ 644 A.D.), *al- Dīwān*, riwayat abī Bakr al-Wālbī, edited by Yusrī ʿAbd al-Ghanī, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, , 1999.

Ibn Mnẓūr, Ǧmāl al-Dīn (d. 711A.H./ 1311A.D.), *Lsān al-ʿArb*, 3rd edition, Dār Ṣādir, Beirut, (d.n.).

Al-Mubarrid, Muḥammad bin Yazīd (d. 285A.H./ 898A.D.), *al-Muqtaḍab*, edited by Muḥammad ʿAbd al-Khālq ʿAẓīmah, 3rd edition, Cairo, 1994.

Al-Mujāshʿī, ʿAlī bin Faḍḍāl (d. 479 A.H./ 1086A.D.), *al-Nukat fī al-Qrʾān al-Karīm*, edited by ʿAbd Allāh. ʿAbd al-Qādir al-Ṭawīl, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beriut, 2007.

Al-Naḥḥās, Abū Jaʿfar (d. 338 A.H./ 949A.D.), *Iʿrāb al-Qrʾān al-Karīm*, edited by Zuhayr Ghāzī Zāhid, 3rd edition, Maktabat al-Nahḍah al-ʿArbiyyah, ʿĀlam al-Kutub, Beirut, (d.n.).

Ibn Nāẓim, al-Nāẓimm Badr al-Dīn Muḥammad (d. 686 A.H./ 1287A.D.), *Šarḥ Ibn al-Nāẓm ʿAlī Alfiyyat Ibn Mālk,* edited by Muḥammad Bāsil ʿUūn al-Sūd, al-Nāšr, 1st edition, Dār al-Kitāb al-ʿlmiyyah, 2000.

Nāẓr al-Jaysh, Muḥammad bin Yūsuf (d. 778 A.H./ 1377 A.D.), *Sharḥ al-Tashīl al-Musamma Tamhīd al-Qwāʿd bi Sharḥ Tashīl al-Fwāʾid*, edited by ʿAlī Muḥammad Fākhir and others, 1st edition, Dār al-Salām, Cairo, 2007.

Al-Ruʿaynī, Muḥammad bin Muḥammad al-Shaīr bi al-Haṭṭāb, (d. 954 A.H./ 1547A.D.), *al-Kwākib al-Durriyya*, Sharḥ Muḥammad bin Aḥmad bin ʿAbd al-Bārī al-Ahdal, edited by ʿAbd Allāh Yaḥyā al-Šʿbī, 2nd edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 2008.

Al-Ṣabbān, Muḥammad bin ʿAlī. (d. 1206 A.H./ 1791A.D.), *Ḥāšiyat al-Ṣabbān ʿlā Šarḥ al-Āšmūnī li Ālfiyyat Ibn Mālk*, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beriut, 1997.

Al-Samīn al-Ḥalabī, Abū al-ʿAbbās (d. 756 A.H./ 1355A.D.), *al-Dur al-Mṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn*, edited by Aḥmad Muḥammad al- Kharrāṭ, Dār al-Qālam, Damascus, (d.n.).

Ibn Sarrāj, al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad (d. 316 A.H. / 929 A.D.), *al-Uṣūl fī al-Naḥw,* edited by ‘Abd al-Ḥussaīn al-Fatlī, 3rd edition, Mu`assast al-Risāla, Beirut, 1999.

Al-Shanqīṭī, Aḥmad bin Amīn (d. 1331 A.H./ 1913A.D.), *al-Durar al-Lawāmiʿ*, edited by Muḥammad Bāsl ʿUūn al-Sūd, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1999.

Sībawayh, Abū Bishr ‘Amr bin ‘Uthmān bin Qanbar (d.180 A.H. / 796 A.D.), *al-Kitab*, edited by ‘Abd al-Salām Hārūn, 4th edition, Maktbat al-Khānjī, Cairo, 2004.

Al-Suhaylī, Abū al-Qāsim (d 581A.H./ 1185A.D.), *Natāʾij al-Fikr fī al-Naḥw*, edited by Muḥammad Ibrāhīm al-Bnā, Dār al-Iʿtiṣām, Makkah al-Mukarramah, 1984.

Al-Suūṭī, Jalāl al-Dīn (d. 911 A.H./ 1505A.D.), *Hamʿ al-Hawāmiʿ fī Šarḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ*, edited by ʿAbd al-ʿĀl Sālim Mukarram, Dār al-Buḥūth al-ʿIlmiyyah, Kuwait, 1979.

Al-Tahānwī, Muḥammad bin ʿAlī (d. 1158 A.H./ 1745A.D.), *Kaššāf Iṣṭlāḥāt al-Fnūn wa al-ʿUlūm,* introduced, supervised and reviewed by Rafīq al-ʿAjam, edited ʿAlī Daḥrūj, 1st edition, Maktabat Lebanon-Nāširūn , Beirut,1996.

Al-Tawḥīdī, Abū Ḥayyān (d. 414A.H./ 1023A.D.), *al-Bṣāʾir wa al- Ḍaḫāʾir*, edited by Widād al-Qāḍī, 1st edition, Dār Ṣādir, Beirut, 1998.

ʿUbaydāt, Mubārk, "Ẓāhrt al-Taʿrīf wa Altnakīr fī Ḍūʾ al-Lisāniyāt al-Tawāṣuliyya", *Majalt Majmaʿ al-Lughat al-ʿArabiyya al-Urdunī*, vol. 94, 2018.

ʿUḏaymah, Muḥammad, ʿAbd al-Kẖāliq, *Dirāsāt li Islūb al-Qrʾān al-Karīm*, Dār al-Ḥadīth, Cairo, 2004.

Al-ʿUdhrī, Jamīl bin ʿAbd Allāh bin Maʿmar (d. 82 A.H./ 701 A.D.), *al-Dīwān*, Dār Beirut li al-Ṭibāʿa wa al-Nashir, Beirut, 1982.

Al-ʿUkbarī, Abū al-Bqāʾ (d. 616A.H. /1219A.D.), *al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa al-Iʿrāb*, edited by ʿAbd al-Ilāh al-Nabhān, 1st edition, Dār al-Fikr, Damascus,1995.

Al-ʿUkbarī, Abū al-Bqāʾ (d. 616A.H. /1219A.D.), *Šarḥ Dīwān al-Mutanbbī*, edited by Muṣṭafā al-Sqā, Ibrāhīm al-Abyārī and ʿAbd al-Ḥafīẓ Šalabī, Dār al-Maʿrifah, Beirut, (d.n.).

ʿUmar, Aḥmd Mukhtār, Makram, and ʿAbd al-ʿAāl Sālim, *Mʿjam al-Qirāʾāt al-Qurʾāniyya,* 1st edition, Intshārāt Uswa, Iran, 1991.

Ibn ʿUṣfūr, Abū al-Ḥasan ʿAlī bin al-Mūʾmin (d. 669A.H./ 1270A.D.), *al-Muqqarib*, edited by ʿādl Aḥmad ʿAbd al-lmwğūd and ʿAlī Muḥammad Muʿaūḍ, 1st edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beriut, 1998.

Ibn Yaʿīš, Mūfq al-Dīn (d. 643 A.H./.... A.D.), *Sharḥ al-Mufaṣṣāl*, edited by Imīl Badīʿ Yaʿqūb, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʿlmiyya, Beirut, 2001.

Al-Zajjāj, Abū Isḥāq Ibrāhīm bin al-Sarī (d. 311 A.H./ 923A.D.), *Mʿānī al-Qrʾān wa Iʿrābuhu*, edited by ʿAbd al-Jalīl ʿAbd Shalbī, 1st edition, ʻĀlam al-Kutub, Beirut, 1988.

Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Jār Allāh Maḥmūd bin ʿUmar (d. 538 A.H./ 1143A.D.), *al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ al-Tanzīl fi Wujuh al-Tãʾwīl wa ʿUywn al-Āqāwīl*, edited by Abī ʿAbd Allāh al-Dānī bin Munīr āl-Zahawī, Dār al-Kitāb al-ʿArbī, Beirut, 2012 .

Al-Zuḥaylī, Wahbah, *al-Tafsīr al-Mnīr fī al-ʿAqīda wa al-Shariyʿa wa al-Manhaj*, 11th edition, Dār al-Fikr, Damascus, 2011.